جامعة ابن خلدون –تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

معوقات الجباية في ظل الاقتصاد الرقمي

مذكـــــــــــــــــــرة

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص:علوم مالية

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

لودي ميمونة **ساجي فاطمة**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية

2013/2012

تشكرات

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبـــي بعده

والحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

بداية نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة ساجي فاطمة التي لم تبخل علينا بنصائحها و إرشاداتها فحفظها الله وجزاها كل خير

وإلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير بجزيل الشكر والتقدير

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

الملخص:

إن الهدف الأساسي للجباية هو تلبية المتطلبات الاقتصادية للدولة، ولكن هذا لا ينفي وجود تعاملات أخرى ظهرت بسبب التطورات التكنولوجية للمعاملات والاتصالات التي أثرت بشكل كبير على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فظهور التجارة الالكترونية أدى إلى حدوث ثورة حقيقية أثرت بها على النظم الضريبية التي كانت ملائمة للظروف الاقتصادية المختلفة، وهذا بالاعتماد على طرق عمل لا تتفق مع التغيرات العالمية المتسارعة التي أثرت على مجريات التعاملات الجبائية القائمة على مواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية والتعامل بما يتلاءم مع التطورات التقنية الحاصلة في عالم التجارة الالكترونية والانترنت،والعمل على تأهيل البني التحتية للدوائر الضريبية وتشجيعها من أجل منع التهرب الضريبي والقضاء على الصعوبات والمشاكل التي تواجه التشريعات الجبائية الموجودة في ظل التعاملات التجارة الالكترونية .

الكلمات المفتاحية: الضريبة ،النظام الجبائي ،الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية ،الانترنت ، التعاملات الجبائية الرقمي،التهرب الجبائي الرقمي.

Résumé:

Le principal objectif du recouvrement est de répondre aux besoins économiques de l'Etat, mais cela ne nie pas l'existence d'autres transactions ont émergé en raison des évolutions technologiques des transactions et des communications, qui ont influencé grandement les aspects de l'activité économique et sociale, l'émergence de l'e-commerce a conduit à une véritable révolution des répercussions sur les systèmes fiscaux qui ont été adaptées aux circonstances divers secteurs économiques, et que, selon les méthodes de travail ne sont pas compatibles avec les changements globaux accélérés qui ont influencé le cours de la liste de l'impôt sur les transactions à suivre le rythme des évolutions technologiques, numériques et de traiter en ligne avec les développements technologiques qui ont lieu dans le monde du e-commerce et de l'Internet, et le travail sur la réhabilitation de l'impôt sur les circuits de l'infrastructure et encouragés afin d'éviter l'évasion fiscale et de l'espace sur les difficultés et les problèmes rencontrés par la législation fiscale en vigueur à la lumière de transactions e-commerce

فـــــــهـــــــــــــــــــــرس

الموضـــــوعـــــــــــــــــــات

فهرس الموضوعات

الشكر

ملخص

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....01

الفصل الأول:أساسيات حول الجباية

تمهيد.....06

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الضريبة.....07

المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها.....07

1- مفهوم الضريبة.....07

2- خصائص الضريبة.....08

المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات فرض الضريبة.....09

1- مبادئ فرض الضريبة.....09

2- تقنيات فرض الضريبة.....10

المطلب الثالث: أنواع الضرائب وأهدافها.....13

1- أنواع الضرائب.....13

2- أهداف الضريبة.....19

المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي.....20

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله.....20

1- مفهوم التهرب الضريبي.....20

2- أشكال التهرب الضريبي.....21

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي.....23

1- أسباب متعلقة بالمكلف.....23

2- أسباب متعلقة بالإدارة.....24

3- أسباب متعلقة بالنظام الضريبي.....25

4- أسباب متعلقة بالظروف الاقتصادية.....25

المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي.....26

1- الآثار المالية.....26
2- الآثار الاقتصادية.....26
3- الآثار الاجتماعية.....27
4- الآثار على ميزانية الدولة.....27
المبحث الثالث: واقع النظام الضريبي في الجزائر وآثاره.....28
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه.....28
1- مفهوم النظام الضريبي.....28
2- أهداف النظام الضريبي.....28
المطلب الثاني: التحصيل الضريبي في الجزائر وخصائصه.....29
1- التحصيل الضريبي.....29
2- خصائص النظام الضريبي.....30
المطلب الثالث: آثار الضريبة على الاقتصاد الوطني.....31
1- آثار الضريبة على الاستهلاك.....31
2- آثار الضريبة على الادخار.....32
3- آثار الضريبة على الإنتاج.....32
4- آثار الضريبة في إعادة توزيع الدخول.....32
خلاصة الفصل.....34
الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي
تمهيد 36
المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي.....37
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه.....37
1- مفهوم الاقتصاد الرقمي.....37
2- خصائص الاقتصاد الرقمي.....38
المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي ومتطلباته.....40
1- هيكل الاقتصاد الرقمي.....40
2- متطلبات الاقتصاد الرقمي.....43
المطلب الثالث: الأسس والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي.....44
1- الأسس والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي.....44

2- المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي.....47
المبحث الثاني: ماهية التجارة الالكترونية.....49
المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية و أنواعها.....49
1- تعريف التجارة الالكترونية.....49
2- مراحل التجارة الالكترونية.....50
3- التفرقة بين التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والسوق الالكتروني.....51
4- أنواع التجارة الالكترونية.....51
المطلب الثاني: خصائص التجارة الالكترونية.....53
1- خصائص التجارة الالكترونية.....53
2- مزايا وعيوب التجارة الالكترونية.....54
المطلب الثالث: أهم المشاكل المواجهة للتجارة الالكترونية.....56
1- المشاكل الفنية والتقنية.....56
2- المشاكل غير التقنية.....57
المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.....58
المطلب الأول: مفهوم الانترنت وأهم أنواع شبكاتها.....58
1- مفهوم الانترنت.....58
2- أنواع شبكات الانترنت.....58
المطلب الثاني: أسباب وسبل اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....61
1- أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....61
2- السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....62
المطلب الثالث: أهمية التجارة الالكترونية في الجزائر.....63
1- ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر.....63
2- البنية التحتية للتجارة الالكترونية.....63
3- مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده على التجارة الالكترونية.....64
خلاصة الفصل.....65
الفصل الثالث: أثر التهرب الجبائي الرقمي على التجارة الالكترونية
تمهيد.....67
المبحث الأول:الضريبة ودورها على التجارة الالكترونية.....68

المطلب الأول:الجباية الالكترونية وصعوبة تطبيقها.....68
1-الجباية الالكترونية.....68
2-صعوبات تطبق الضريبة الالكترونية.....68
المطلب الثاني: المقارنة بين التعاملات التقليدية والتعاملات الالكترونية التي تسيطر على أساليب التجارة....70
1- التعاملات التقليدية.....70
2- التعاملات الالكترونية.....71
المطلب الثالث: دور الضرائب على التجارة الالكترونية.....72
1- فرض الضرائب على التجارة الالكترونية.....72
2- العلاقة بين النظام الضريبي والتقدم التكنولوجي.....73
3- الحدود العامة للمشكلة المتعلقة بفرض الضرائب على المعاملات الالكترونية.....75
المبحث الثاني:المشاكل الجبائية للتجارة الالكترونية.....76
المطلب الأول: مشاكل الحصر والتهرب الضريبي للتجارة الالكترونية.....76
1- مشاكل الحصر(تحديد المجتمع الضريبي للتجارة الالكترونية).....76
2- مشاكل التهرب الضريبي والتجارة الالكترونية.....76
المطلب الثاني: مشكلة الازدواج الضريبي والسيادة الضريبية للدولة.....77
1- مشكلة الازدواج الضريبي.....77
2- مشكلة السيادة الضريبية للدولة.....77
3- العدالة الضريبية.....78
المطلب الثالث: مشكلة المسوغ القانوني لضرائب تجارة الالكترونية وصعوبة تتبع المعاملات التي تتم عبرها..79
1- مشكلة المسوغ القانوني لضرائب التجارة الالكترونية.....79
2- صعوبة تتبع المعاملات التي تتم عبر التجارة الالكترونية 79
المبحث الثالث: آليات مواجهة التهرب الجبائي الرقمي.....81
المطلب الأول: التأسيس الضريبي.....81
1- فرض ضريبة على الشركات التي تقدم خدمة الانترنت.....81
2- فرض الرسم على البريد الالكتروني.....81
3- فرض رسم على وحدات التعداد الالكتروني.....81
المطلب الثاني: تعديل القواعد الجبائية التقليدية.....83
1- تعديل مفاهيم الجبائية.....83

2- التعديل التشريعي.....84
3- تعديل الرقابة الجبائية.....85
المطلب الثالث: تعديل المناخ العام للتجارة الالكترونية.....86
خلاصة الفصل.....88
خاتمة.....90
قائمة المصادر والمراجع.

قائـــمة الجداول
والأشـــــكـــــــال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير مباشرة	14
الجدول رقم (2-1)	مقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي	48
الجدول رقم (3-1)	تعديل الأنظمة الجبائية التقليدية وعصرتنها وفق المعاملات الالكترونية	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1-1)	أنواع الضرائب	18
الشكل رقم(1-2)	أسباب التهرب الضريبي	26
الشكل رقم(2-1)	هيكل الاقتصاد الرقمي	42
الشكل رقم(2-2)	تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية	43
الشكل رقم(2-3)	أنواع التجارة الالكترونية	53
الشكل رقم(3-1)	العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات	74

مـــــــــــقـــدمـــــــــــة

إن العالم اليوم شهد ثورة تكنولوجية هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات بصورة فاقت كل الاحتمالات والتوقعات، وأصبحت المعلوماتية العنصر الأساسي، بل المحرك الرئيسي في التقدم العلمي والإنجاز الحضاري الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر، لأن التقدم في وسائل الاتصالات وسرعة المعلومات أحدثت ثروة معلوماتية أدت إلى تغيرات جذرية في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي.

لقد جاء الاقتصاد الرقمي ليمثل منظورا جديدا في التعاملات الاقتصادية الجديدة في المجتمعات المتقدمة بل أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكرا واتجاها وفلسفة وممارسة مختلفة تماما عن العصر الصناعي، ولذلك بات الاقتصاد العالمي يعتمد على المعلومات مضافا لها التقنية الحديثة ولا سيما الرقمية منها والذي ارتبط بها الاقتصاد الرقمي الجديد، وفي هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا هائلا في جميع الميادين، ظهر مفهوم التجارة الالكترونية الذي يتضمن معالجة حركة البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الانترنت، والتجارة الالكترونية لا تقف عند هذا الحد بل فتحت آفاق أمام الشركات والمؤسسات والأفراد وهو ما جعلهم يستفيدون من مزايا هذا التطور، خصوصا الدول النامية التي تجد صعوبة في التكيف مع ميكانيزماتها الاقتصادية وقواعد الاقتصاد الرقمي.

تعد الضرائب العامل الأساسي لنجاح التجارة بصفة عامة، والتجارة على الانترنت بصفة خاصة، لأن فرض المزيد من الضرائب وزيادة نسبتها من شأنه أن يحد من حجم النشاط التجاري، وكذلك الرقابة الجبائية للمعاملات الرقمية والتحصيل الجبائي من التعامل الرقمي للتجارة الالكترونية، فإنه من الضروري أن تعمل على تسهيل العقبات التي تواجه استخدام هذه التكنولوجيا فيها ، وكذلك توفير متطلباتها الضرورية من البني التكنولوجية التحتية والتنظيمات والتشريعات المتعلقة بتطبيقها.

وفي إطار هذا التطور برزت العديد من القضايا الجبائية الحديثة التي أثرت سلبا على الإيرادات الجبائية، لذا أصبحت النظم الجبائية لمختلف الدول العاجزة عن مسايرتها في ظل العديد من التحديات التي تفرضها التجارة الالكترونية أمام الإدارة الجبائية خاصة فيما يتعلق بمعاملات التجارة الالكترونية .

ومن هذا المنطلق يندرج موضوع البحث ضمن إشكالية الرئيسية تدور حول:

ماهي أهم التحديات و المعوقات التي تواجه النظام الجبائي في ظل التعاملات الالكترونية؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ماهي القواعد والأسس التي يرتكز عليها النظام الجبائي؟
- ما مضمون الاقتصاد الرقمي وما هي التجارة الالكترونية؟
- ماهي أهم المشاكل المواجهة للنظام الضريبي على التعاملات الالكترونية؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات.

فرضيات البحث:

– تعتبر الضريبة الظهور الأول للجباية، ومحور أساسي في اقتصاد الدولة لاتصافها بالاستمرارية و بوفرة الحصيلة .

– يعتمد الاقتصاد الرقمي على تقنية المعلومات والاتصالات وعلى شبكة الانترنت وشبكات الاتصالات الأخرى لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول.

– تواجه التجارة الالكترونية مشاكل التحصيل الجبائي، ومشاكل المستندات والتوقيعات والخداع على شبكة الانترنت وكذلك صعوبة قياس مدى نجاح الإعلانات الالكترونية وخصوصية وسرية المعلومات.

منهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة، وصحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لتوضيح المفاهيم العامة للجباية والاقتصاد الرقمي وتوضيح مدى فعالية الجباية في معالجة بعض تطورات الاقتصادية.ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالأدوات التالية:

البحث الأكاديمي: بالاعتماد على مجموعة من الكتب، الملتقيات، رسائل ماجستير ومجلات.

البحث المعلوماتي: عن طريق شبكة الانترنت.

أسباب اختيار البحث:

من أسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع:

– ارتباط الموضوع بمجال التخصص خاصة أنه يتناول موضوعين هامين الجباية والاقتصاد الرقمي.

– يعتبر من المواضيع التي لها أهمية في التعاملات لاقتصادية.

– البحث عن مواضيع جديدة التي تعرف تطورات حديثة على المستوى العالمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة التجارة الالكترونية التي أصبحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية، وتوفير المعلومات والخدمات الفورية للمتعاملين، وتعد الدول العربية من الدول المتأخرة في هذا المجال وهي تسعى إلى مواكبة هذا التطور والاستفادة من التجارة الالكترونية عبر شبكات الانترنت للنهوض باقتصادياتها واللحاق بالدول التي سبقتها في هذا المجال.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسية من دراسة الموضوع فيما يلي:

– تسليط الضوء على الأسس الهامة للضريبة من خلال استخدام سياسة الجبائية في الاقتصاد الدولي.

– تحليل ظاهرة التجارة الالكترونية ،و إبراز واقعها وآفاقها في الوطن العربي و ذلك بإبراز أهم مميزات وخصائص الاقتصاد الرقمي (الاقتصاد الجديد) وكذا دور و أهمية الانترنت في التجارة الالكترونية وتطورها باعتبارها الوسيلة الأساسية في تنفيذها.

– الوقوف على مختلف المشاكل التي تعرقل التجارة الالكترونية، و معرفة أهم التحديات و العقبات التي تواجه الدول العربية في استخدام التجارة الالكترونية و السبل الكفيلة للنهوض بهذا النشاط الاقتصادي الجديد لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

حدود الدراسة :

إتقتصر دراستنا على مختلف الجوانب المتعلقة بالنظام الجبائي والتعاملات الالكترونية، وإبراز واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

وذلك من خلال تطرق إلى رسالة ماجستير، لمحمد تقرورت بعنوان،واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، والتي تضمنت الإشكالية التالية:

ما هو واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي؟ وما هي أهم العقبات و التحديات التي تعوق نمو التجارة الالكترونية العربية؟ وسبل التغلب عليها للدخول بالوطن العربي لهذا المجال الجديد من النشاط الاقتصادي ؟.ومن خلال هذه الإشكالية توصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

– يتسم الاقتصاد الرقمي القائم على وسائل الاتصال الحديثة و بالأخص على الانترنت و يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية بالعديد من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي (الصناعي) كالسرعة في الأداء و الاستجابة المباشرة و انخفاض التكلفة و غيرها.

– التجارة الالكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، و تتواجد في العديد من المجالات.

– تلعب الانترنت و الشبكات دورا كبير في انتشار و تنشيط التجارة الالكترونية، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي تتيحها لكل أطراف التعامل ، و تبرز أهميتها من خلال تقليص التكاليف ، إتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات و الوصول إلى الأسواق العالمية.

صعوبات البحث: تكمن صعوبات هذا البحث في قلة الكتب التي تعالج الجباية الرقمية، وقلة الأبحاث القائمة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الضريبة ،النظام الجبائي ،الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية ،الانترنت ، التعاملات الجبائية الرقمي، التهرب الجبائي الرقمي.

أقسام البحث:

قصد الإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي :

– الفصل الأول عبارة عن مدخل عام حول أساسيات الجباية من خلال ثلاثة مباحث فالمبحث الأول خصصناه للتعرف على مفهوم وخصائص الضريبة أما المبحث الثاني تم التعرف على مبادئ وتقنيات فرض الضريبة بينما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أنواع الضرائب وأهدافها.

– الفصل الثاني فخصصناه لدراسة مختلف الجوانب النظرية و التطبيقية للاقتصاد الرقمي من خلال ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مدخل للاقتصاد الرقمي،و في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية التجارة الالكترونية، أما المبحث الثالث أبرزنا فيه واقع للتجارة الالكترونية في الجزائر.

– الفصل الثالث قمنا في هذا الفصل بدراسة أثر التهرب الجبائي الرقمي على التجارة الالكترونية، من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى الضريبة ودورها على التجارة الالكترونية، أما المبحث الثاني أظهرنا فيه المشاكل الجبائية للتجارة الالكترونية، بينما المبحث الثالث أبرزنا فيه مختلف الطرق والآليات لمواجهة التهرب الجبائي الرقمي.

الفصـــــــــــــــــــــــــــــل الأول:

أساسيات حول الجباية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة

المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي

المبحث الثالث: واقع النظام الضريبي في الجزائر وآثاره

تمـــهـــيد:

إن اهتمام الفكر المالي بالضرائب يرجع لزمن بعيد نضرا لخطورة الالتزام الضريبي وتنوع أثاره فالضرائب تقتطع جانبا من دخول الأفراد لصالح الدولة وهي بذلك تمارس تأثيرا ضخما على أوضاع الاستهلاك والإنتاج،كما أنها تتيح فرصة فريدة من نوعها للسلطات العامة للقيام بدور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذا تعتبر الضرائب العنصر الأساسي في مجال الدراسات العلمية المالية، وهذا الأمر ليس راجعا لكونه من أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ، ولما تحدثه من تغيرات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى . ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن موضوع الضرائب علما قائما في كل أقطار العالم الذي هو جوهر حديثنا في هذا الفصل، ومن خلال هذا يمكن طرح التساؤل التالي :

ما هي الأساسيات التي يقوم عليها النظام الجبائي ؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة.
- المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي.
- المبحث الثالث: واقع النظام الضريبي في الجزائر وآثاره.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة.

يمكن أن نعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات، والتي أصبحت تعتمد عليها لتغطية نفقاتها ولتحقيق حاجات أفراد المجتمع من جهة، وأصبحت هي المؤثر الأساسي على النشاط الاقتصادي حيث أنها تعتبر وسيلة للتسيير ونموذج للتمويل الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من جهة أخرى .

المطلب الأول: ماهية الضريبة وخصائصها:

تعددت التعاريف وتنوعت الخصائص التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة ، غير أن هذه التعاريف تنصب في معين واحد وتحدد شرطين أساسيين للضريبة وهما عنصر الإجبار والمقابل الملموس.

1- مفهوم الضريبة:

عرفت الضريبة بأنها:" فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا للدولة، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة وبصفة نهائية دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة".

أو هي :" فريضة مالية نقدية تؤديها الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية".[1]

ويمكن تعريفها أيضا:" على أنها فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون وتشريع معين وتحصيل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها"[2].

الضريبة هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل، من أجل تحقيق المنفعة العامة، وتكون هذه المساهمة حسب طاقة الموظفين ونسبة إنفاقهم.[3]

---

[1]- محمد أحمد الكايد، "**الإدارة المالية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر،عمان،2010م ص:144.

[2]- عبد الناصر نور وآخرون، "**الضرائب ومحاسبتها**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى2003م،الطبعة الثانية2008م،ص:13.

[3]- حسين الصغير، "**دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية**"،دار المحمدية العامة الجزائر،الطبعة الأولى،1999م،ص:53.

2- خصائص الضريبة:

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية:[1]

أ- الضريبة التزام نقدي:

خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي،ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

ب- الضريبة فريضة جبرية:

إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل أن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيتها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليب لإغراء الاكتتاب الأفراد مع تعهدها برد الأصل وسداد قيمة القروض ، كما تختلف عن الهبات التي تقدم في بعض الأحيان إلى السلطات العامة.

ج- الضريبة هي اقتطاع نهائي:

إن الدافع للضريبة لا ينتظر استرجاع هذا المبلغ المالي في مدة معينة بل يدخل إلى الدولة بصفة نهائية فالقرض مثلا يعود إلى صاحبه أما الضريبة فتدفع إلى المصلحة الضرائب بدون العودة إلى صاحبها إلا في الحالات الاستثنائية (الوفاة، توقف النشاط.....الخ).[2]

د- الضريبة ليست مقابل خدمة معينة:

لا يستلم الممول أو المكلف أي مقابل خاص بتعويض لما دفعه، ولا يتلقى أية خدمة مقابل ذلك وإنما الدفع المقابل للضريبة يتمثل في الانتفاع بالنفقات العامة التي تستفيد منها الجماعة ويستفيد منها المكلف مادام عضوا في المجتمع، ولهذا عملت الدساتير والقوانين على تأكيد مبدأ "عدم استخدام الأموال العامة لإشباع حاجات خاصة".

---

[4]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية،"**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، 2007م،ص:146.

[5]- خلاصي رضا،"**النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**"، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2006م،ص:12.

المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات فرض الضريبة:

إن" آدم سميث" في سبيل بحثه عن الشروط العامة لنظام ضريبي فعّال،قد قام بوضع أربعة قواعد صغها في كتابه" بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الصادرة سنة 1776م، هذه القواعد باستثناء الأولى تهتم خاصة، بالشروط الخارجية للضريبة والعلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة بمناسبة وضع وعاء إصدار الضريبة وتحصيلها، وتتلخص هذه القواعد والتقنيات في ما يلي:

1- مبادئ فرض الضريبة:

يتم تطبيق مبادئ الضريبة المتعارف عليها في تقنيات الضريبة المطبقة في إطار السياسة الجبائية وداخل أي نظام ضريبي:

أ- قاعدة العدالة في توزيع الضريبة:

وضع"آدم سميث" قاعدة العدالة الأولى في تصنيف مزايا الضريبة،فالجميع متفق على نقطة عدالة الضريبة،لكن هذا الاتفاق محدد في الطبيعة العامة والتي تهدف إلى تحقيق هذه القاعدة التي تعتبر هدف أمثلا، كذلك تم وضع مبدأين للعدالة و التي بموجبها يجب أن تكون شاملة ومتماثلة.[1]

فالعدالة عند" آدم سميث " مثلا هي بأن يساهم كل أعضاء المجتمع في تحمل نفقات الدولة، حسب مقدرتهم النسبية أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم، وتقودنا قاعدة العدالة الضريبية إلى التمييز بين العدالة أما الضريبة والعدالة عن طريق الضريبة .[2]

ب- قاعدة اليقين والوضوح:

يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية،ليست عشوائية كون الضريبة إلزامية تحددها السلطات المركزية،القانون يحدد فيه المعالم الضريبية من حيث نسبتها ووعائها ومواعيد تحصيلها والإعفاءات الخاصة بها.

حيث يكون المكلف بها على دراية تامة بالنصوص القانونية بها وهذا لا يأتي إلا إذا كانت النصوص التشريعية مستقرة وثابتة وليست عرضة التبديل والتغيير دون أن يترك ذلك لاجتهاد الإداريين.[3]

---

[1]- محمد عباس محرزي،" **اقتصاديات المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2003م،ص:190.

[2]- خلاصي رضا، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث**" ، مرجع سبق ذكره،ص:14.

[3]- عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية ،بيروت لبنان ،1965م،ص:95.

ج- قاعدة الملائمة في التحصيل:

أي اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من ناحية أخرى، فمن الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديد صافي حساباته،ومن غير الملائم أن يجبر الفلاح على دفع الضريبة قبل أن ينضج محصوله الزراعي ويصبح جاهزا للبيع، أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة.[1]

د- قاعدة الاقتصاد في النفقة:

بمعنى أن يراعي ضعف تكاليف الإجراءات الإدارية الخاصة بالتحصيل،ففي تعقيد الإجراءات وكثرة الموظفين المنوط بهم التقدير والربط والحجز والتحصيل قد يصل إلى حد يزيد فيه قيمة الأعباء المالية عن مقدار الضريبة المحصلة.

فمن المعروف حديثا أن الضرائب حتى يتم تحصيلها،تمر بمراحل كثيرة تبدأ بإقرار المقدم من الممول ثم فحص هذه الإقرار،ثم ربط الضريبة نهائيا، ثم تبدأ عملية التحصيل وما يتبعها من إجراءات جبرية إذ لزم الأمر.[2]

2- تقنيات فرض الضريبة:

ويقصد بتقنيات الضريبة مجموع العمليات التي يتم بموجبها إعداد وتحصيل الضريبة أي تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة وربطها وتحصيلها.

أ- وعاء الضريبة:

وهو العنصر الاقتصادي الخاضع للضريبة،سواء كان نشاطا، سلعة،عمل أو حيازة تكون مصدر للضريبة، إذ أنه يمكن أن يكون إما الفاعل الاقتصادي بنفسه أو نتائج نشاطاته كرؤوس الأموال، الدخل السلع مثلا. [3]

[1]- محمد الطاقة،هدى العزاوي،"**اقتصاديات المالية العامة** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2007م،ص:91.

[2]- حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة** "ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001م،ص:46.

[3]- خلاصي رضا،"**النظام الجبائي الجزائري الحديث**" مرجع سبق ذكره،ص:16.

وهناك طريقتان لتقدير الوعاء الضريبي. [1]

– **تقدير غير مباشر**: ونجد فيه أسلوبين:

*** تقدير عن طريق المظاهر الخارجية:**

تعتمد الإدارة الضريبية حسب هذه الطريقة، عند القيام بتقدير الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف بالضريبة، فيمكن للإدارة الضريبية مثلا الاستبدال بالقيمة الإجبارية لسكن المكلف أو محل عمله،عدد العمال، عدد السيارات التي يملكها .

*** طريقة التقدير الجزافي:**

ويتم تقدير الوعاء الضريبي حسب هذه الطريقة بطريقة جزافية وذلك بالاستناد إلى بعض المؤشرات التي لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة، وقد تكون هذه المؤشرات التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قانونية يحددها النظام الضريبي مثل:

تقدير الأرباح التجارية للمكلف نسبة من رقم الأعمال وهذا ما يسمى بالجزافي القانوني، كما يمكن تقدير الوعاء الضريبي بالاتفاق بين الإدارة الضريبية والمكلف على رقم الأعمال يمثل مقدار دخله وهذا ما يسمى بالجزافي الإتفاقي.

– **تقدير المباشر**:

وهي طريقة أكثر ثقة وانضباطا عند تقدي الوعاء الضريبي وتتم بأسلوبين:

*** تصريح المكلف بالضريبة:**

ومضمون هذه الطريقة التي يقوم المكلف بنفسه بتقديم تصريح لإدارة الضريبة، ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة، ومن خلال هذه الطريقة يلجأ أحيانا المكلف بالضريبة إلى تحليل المادة الخاضعة للضريبة، وعليه يخضع القانون الضريبي تصريحات المكلف لرقابة الإدارة الضريبية لتأكد من صحتها.

[1] – محمد دويدار، "**دراسات في الاقتصاد المالي**"، دار المعرفة الجامعية مصر1996م،ص:192.

*** تصريح المقدم من الغير:**

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير المكلف بالضريبة تقديم تصريح إلى إدارة الضرائب، بشرط أن يكون هذا لغير مدينا للمكلف بمبالغ تعتبر ضمن الدخل الخاضع للضريبة (علاقة قانونية تربط المكلف بالشخص الغير) كأن يقدم صاحب العمل تصريحا إلى إدارة الضرائب عن قيمة ما يدفع لصاحب العقار.

ب- ربط الضريبة:

يقصد بالربط الضريبي تحديد مبلغها الذي يجب على المكلف دفعها، وتحديد هذا المبلغ يتم أولا بتحديد الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة ، ثانيا المرور إلى ربط الضريبة وهناك عدة طرق تقنية في تحديد وتقييم المادة الخاضعة للضريبة يعتمد عليها المشرع ونلخصها في ثلاثة (03) طرق رئيسية:[1]

- **النظام الحقيقي:** نظام عام تحدد فيه الضريبة حسب المعلومات التي ترد من المكلفين بالضريبة إلى مصلحة الضرائب وتقوم هذه الأخيرة بتقييم مبلغ الضريبة من خلال وثائق محاسبية محددة.

- **النظام الجزافي:** وفي هذا الإطار تحدد الضريبة بطريقة جزافية اعتمادا إلى تصريحات المكلفين فتقوم مصلحة الضرائب بإعادة تقييم هذه التصريحات ومن ثم نسبة الضريبة حسب السعر أو النسبة المطبقة.

- **نظام التصريح المراقب:** وهو نفسه التصريح الحقيقي ولكن يخص أصحاب المهن الغير التجارية والغير الصناعية وبإخضاع أقل.

ج- تحصيل الضريبة:

نعني بتحصيل الضريبة مجموع الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية ، وهناك طريقتين للتحصيل وهما:

-التسديد من طرف المكلف: أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى إدارة الضرائب من تلقاء نفسه،دون مطالبة الإدارة لأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة أكثر شيوعا.

-التسديد من طرف وسيط: وتسري هذه الطريقة بصورة عامة في الضرائب الغير المباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة، وبالنسبة للضرائب المباشرة كان يقوم صاحب العمل (المكلف القانوني) الذي يدفع الدخل إلى المكلف بالضريبة لخصم قيمة الضريبة من الدخل قبل توزيعه. [2]

---

[1]- خلاصي رضا، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث** "،مرجع سبق ذكره،ص ص،17،16.

[2]- محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، الطبعة الثانية،دار هومة ،الجزائر2003م،ص ص:159،158.

المطلب الثالث: أنواع الضرائب وأهدافها:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم أنواع الضرائب وأهدافها .

1- أنواع الضرائب.

يعد تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة من أهم التقسيمات على الإطلاق فهناك شبه إجماع بين الكتاب على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة بينما الضرائب الغير المباشرة هي الضرائب على التداول والإنفاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه حتى الآن لا يوجد معيار منضبط ودقيق للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب دون الآخر مما يوضح دور الضرائب في التقدم وكيفية التأثير بواسطتها،[1] ويمكن التمييز بين هذين وفقا للمعايير التالية:

أ- من حيث نقل العبء الضريبي:

-الضرائب المباشرة:

يمكن تعريف الضريبة المباشرة بأنها تلك الضريبة التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من الدخل ورأس المال.[2]

- أوهي التي تفرض على المال مباشرة والاقتطاع من الدخل أو على رأس مال المكلف بها يستطيع إلقاء عبئه على غيره.[3]

- الضرائب الغير المباشرة:

الضريبة الغير المباشرة هي التي تفرض على وقائع تمثل اتفاقا أو تداولا لعناصر الثروة.[4]

- أو هي التي تكون عكس الضرائب المباشرة كون أن العبء الضريبي فيها ينتقل من المكلفين بها قانونيا إلى المستهلك الأخير وأبرز مثال عن ذلك الرسم على القيمة المضافة إذ أن البائع يحمل الرسم في تكلفة البيع التي تساوي:

ثمن الشراء + مختلف المصاريف الواجب تحميلها + الرسم على القيمة المضافة

[1]- سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**" ، دار الجامعية الجديدة للنشر ،جامعة الإسكندرية، 2000م،ص:141.

[2]- علي زغدود، "**المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005م ص،198.

[3]- حسين عواضة ، "**المالية العامة ضرائب ورسوم دراسة مقارنه** "، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1973م،ص:365.

[4]- علي زغدود، "**المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره،ص: 199.

فمن هنا نستنتج أن المستهلك الأخير هو الذي يدفع الرسم على القيمة المضافة والبائع يلعب دور الوساطة بين الخزينة والمستهلك الأخير.[1]

– مزايا وعيوب الضرائب المباشرة والغير المباشرة: يمكن توضيح مزايا وعيوب كل من الضرائب المباشرة والغير المباشرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1–1): مزايا وعيوب الضرائب المباشرة والغير المباشرة:

	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	– ثابتة ومنتظمة نسبيا. – واضحة المعالم. – تحقيق قاعدة الملائمة.	– أقل مرونة من الضرائب غير مباشرة حيث لا تتأثر بالانتعاش أو الركود الاقتصادي. – لا تتصف بالعمومية، مما يترتب عنه انخفاض حصيلتها . – تحصل سنويا فهي قد تكون مرهفة للمكلف مما يتيح المجال للتهرب الضريبي.
الضرائب غير مباشرة	– سهولة دفعها من طرف الشخص لأنها تختفي في سعر السلعة. – تتسم بالمرونة، حصيلتها قوية في فترة الانتعاش الاقتصادي.	– ضآلة وقلة حصيلتها في وقت الركود الاقتصادي. – مكلفة من حيث مراقبتها وحصيلتها. – عدم التناسب مع المقدرة التكلفية للمكلف فهي عادة تفرض على السلع الضرورية وتكون أكثر ثقلا على الطبقة الفقيرة.

[1] – خلاصي رضا، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث** "، مرجع سبق ذكره،ص:18.

المصدر: محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى،"المالية العامة " دار العلوم للنشر والتوزيع عنابه،2003م،ص ص:67،68.

ب- من حيث المادة الخاضعة للضريبة:

- الضريبة على الأشخاص:

يطلق عليها كذلك "الضريبة على رؤوس " وهي التي تفرض على المواطنين أنفسهم، وتفرض هذه الضريبة بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة، أو على الطبقات معينة منه، وهو ما يعرف بضريبة الطبقات وتتدرج بالارتفاع كلما ارتفع مستوى الأسرة.[1]

وكان هذا النظام هو النظام الضريبي السائد قديما، ولكن مع التطور الاجتماعي تطور مفهوم الضرائب فأصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا، فظهرت التشريعات الضريبية في صورة ضريبية الأموال.

فالضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد الذين يعيشون فوق أرض دولة ما، غالبا ما تفرض بغض النظر عن الوضع الحقيقي للمكلف، فقد تصيب الرجال والنساء والأطفال دون تمييز، وحاولت بعض الدول وضع مجموعة من الشروط ، فقد يعفى منها النساء والأطفال و المتقدمون بالسن والعجزة إلا أن الضريبة على الأشخاص بعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة .[2]

- الضريبة على الأموال:

إن أي ضريبة في النهاية المطاف تفرض على المال، وهذا المال يأخذ في الحياة الاقتصادية أكثر من شكل، فقد يكون هذا المال على شكل أرض أو عقارات وأصول مختلفة كالآلات والسيارات والنقود، وقد يكون دخلا يحققه الفرد نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي أو خدمي نتيجة جهد ذهني أو عضلي، وقد تصيب الضريبة المال عند استخدامه في شراء السلع والاستفادة من الخدمات.

ج- من حيث الواقعية المنشئة للضريبة:

- واقعية تحقيق الدخل:

يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يمتاز بطبيعة متجددة ومتكررة وينتج عن اعتبار الدخل الوعاء الرئيسي للضريبة وتشكل حصيلة الضرائب على الدخل النسبة الهامة من الحصيلة الكلية للضريبة

[1]- حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره ص:51.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية،" **أسس المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:164،165

ويعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار.[1]

– واقعية تملك رأس المال:

بمعنى انتقال رأس المال من شخص لآخر يترتب عنه تكييف ضريبي فمثلا انتقال المال من المالك إلى الوارث يجعل هذا الأخير خاضع للضريبة على رأس المال.

– واقعية الإنتاج:

إن المادة الأولية التي تخضع إلى التعديلات والتحويلات بغرض الحصول على منتجات سواء تام أو نصف مصنع، تنشأ عنها ضريبة على الإنتاج.

– واقعية الاستهلاك:

إن التكليف الضريبي الناتج عن واقعة الاستهلاك مجسد في مختلف أنواع الضرائب الغير مباشرة وعلى رأسها الرسم على القيمة المضافة فعرض أو توجيه أي سلعة للاستهلاك سواء كان الاستهلاك النهائي أو للاستهلاك الإنتاجي يترتب عنه تكليف ضريبي و هو الرسم على القيمة المضافة.

د– من حيث المصدر:

– نظام الضريبة المتعددة:

فهذا النظام يعتمد على تخصيص لكل نشاط ضريبة خاصة به، ونتيجة لهذا نجد أنواع مختلفة ومتعددة باختلاف وتعدد النشاط.

– نظام الضريبة الواحدة:

هو تجميع كل الأنشطة مهما كان نوعها، تجاريه، صناعية، فلاحيه، مالية.....إلخ وإخضاعها إلى ضريبة وحيدة كالضريبة على الدخل الإجمالي مثلا.[2]

ه– من حيث السعر:

– الضريبة النسبية:

[1]– علي زغدود،"**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص:200.

[2]– خلاصي رضا،"**النظام الجبائي الجزائري الحديث**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19،20.

هي الضريبة التي يبقى سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها بحيث تتناسب قيمة الضريبة وقيمة فهذا السعر ينطبق على جميع 10% العناصر الخاضعة لها، كأن تفرض الضريبة على الدخل بنسبة الدخول الصغيرة والكبيرة

– الضريبة التصاعدية:

فهي الضريبة التي يرتفع سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها كأن تفرض الضريبة على الدخل بسعر على الألف الثالثة وهكذا..... 20%على الألف الثانية،و 15%على أول ألف دينار،10%

ومن أساليب تطبيق التصاعد في التشريعات الضريبية وأكثرها شيوعا نذكر ما يلي:

*** أسلوب التصاعد بالطبقات:**

يقسم المكلفين إلى طبقات معينة بحسب ما يملكونه من عناصر خاضعة للضريبة و يسري على كل طبقة سعر معين.

*** أسلوب التصاعد بالشرائح:**

يعتمد هذا الأسلوب طريقة تقسيم العناصر الخاضعة للضريبة إلى أجزاء أو شرائح لكل شريحة سعر خاص يرتفع بازدياد قيمة هذه العناصر.

إن هذا الأسلوب هو أقرب إلى العدالة،فهو يتجنب القفزة الفجائية في سعرا لضريبة بمجرد زيادة الدخل زيادة طفيفة وبذلك يحقق العدالة بين المكلفين.

– الضرائب التنازلية:

وهي الضرائب التي ينخفض سعرها الفعلي كلما ازدادت قيمة العناصر الخاضعة لها،أي أن العلاقة بين سعر الضريبة ووعائها علاقة عكسية.

هذا الأسلوب من الناحية العلمية لا فرق بينه وبين أسلوب الضرائب التصاعدية ، غير أن تبرير استخدام هذا الأسلوب جاء من الناحية النفسية حيث أن الضريبة التصاعدية باعثها الأساسي هو التشديد على الأغنياء، والضريبة التنازلية هو الرغبة في التخفيف على الفقراء،وهذا أقرب إلى العدالة الاجتماعية.[1]

والمخطط التالي يوضح أنواع الضرائب:

[1]– محمد الطاقة ، هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، مرجع سبق ذكره،ص ص:110،113.

الشكل رقم (1-1): أنواع الضرائب:

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق.

2- أهداف الضريبة:

للضريبة عدة أهداف أهمها:

أ- الأهداف المالية للضريبة:

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة،أحد غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة "وفرة حصيلة الضرائب"أي اتساع مطرح الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا،وهذا ما نلاحظه في البلدان، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي فالأمر مرتبط بالواقع، بمستوى التطور الاقتصادي.[1]

ب- الأهداف الاجتماعية للضريبة:

في حالة فرض ضريبة مرتفعة على الأغنياء، وتخصيصها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة فإن ذلك يعتبر إعادة توزيع الدخل بما يتفق والعدالة الاجتماعية.

- كما أن فرض رسوم الإنتاج عالية على بعض المنتجات الضارة بالصحة كالمشروبات الكحولية أو الدخان،يؤدي إلى تقليل الاستهلاك من هذا النوع من المنتجات، وتخفيض هذه الرسوم على المنتجات أخرى من السلع الضرورية يؤدي إلى زيادة استهلاك مثل هذه السلع.

- كل هذا يؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية يمكن الوصول إليها عن طريق الضرائب.[2]

ج- الأهداف الاقتصادية للضريبة:

كما هو بالنسبة للدول الرأسمالية ،فتتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيف الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين،يمنحه فترة إعفاء محددة وإعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية.[3]

د- الأهداف السياسية للضريبة:

يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات وكذلك باستخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة،أو بين

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير الشامية، "**أسس المالية العامة** "، مرجع سبق ذكره،ص ص:152،153.

[2]- حسين مصطفى حسين،" **المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:47،48.

[3]- سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص:131.

الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو للحد منها، ففي حالة وجود علاقة طيبة مع دولة معينه تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب ألجمركية أما في حالة العكس فتعمل على زيادة تلك الضرائب.[1]

المبحث الثاني: ماهية التهرب الضريبي.

من أهم المشاكل التي تعاني منها المنظومة الجبائية هي مشكلة التهرب الضريبي،والذي يتضاعف خطرها من سنة إلى أخرى بسبب غياب الإصلاحات الجذرية والفعالة للنظام الضريبي ولهذا فإنها تبقى ظاهرة غامضة وصعبة التفسير والتحديد نظرا لتعدد التشريعات وعدم استقرارها.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله.

1- مفهوم التهرب الضريبي:

تشكل الضريبة عبئا على الممول ولذلك فإنه يعمل على مقاومتها إما بالتخلص منها، وإما بإلقاء عبئها على شخص آخر.

ويقصد بالتخلص من الضريبة أن يتمكن المكلف قانونا بأدائها من عدم دفعها بطريقة أو بأخرى،دون أن يلقي عبئها على شخص أخر ومن هنا تتضح المقابلة بين التخلص من الضريبة وبين إلقاء عبئها بعد الوفاء بها على شخص أخر وهو ما يدخل في دراسة استقرار عبء الضريبة(راجعيه الضريبة)، ويكون التخلص من الضريبة على نوعين أولها تخلص مشروع لا يتم على خلاف أحكام القانون وهو ما يسمى (بالتجنب الضريبي)،وثانيهما تخلص غير مشروع يتم على خلاف أحكام القانون وهو ما يسمى (بالتهرب الضريبي).[2]

- كما يمكن تعريف التهرب من الضريبة على أنها ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقيق واقعتها المنشئة ، والتهرب قد يكون مشروعا والذي يطلق عليه تجنب الضريبة وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية، أو تهربا غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية وهو الذي يقصد في الدراسات المالية بالتهرب.[3]

---

[1]- ناصر مراد،" **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011م، ص:59.

[2]- زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع بيروت لبنان1998م، ص:185.

[3]- عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان 2007م،ص:123.

– والتهرب الضريبي ظاهرة عالمية توجد حيثما توجد الضرائب،ويترتب عليها إختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية مما قد يترتب عليه استخدام السياسات الاقتصادية بطريقة خاطئة.[1]

2– أشكال التهرب الضريبي:

قد يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب لتحقيق التهرب الضريبي وتكون الأساليب مشروعية أو غير مشروعية على هذا الأساس يمكن التمييز بين شكلين من التهرب الضريبي :

التهرب الضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي،أما الشكل الثاني فهو تهرب ضريبيي انتهاك القانون الضريبي ما يعرف بالغش الضريبي.

أ– التجنب الضريبي (التهرب المشروع).

يقصد بالتجنب الضريبي أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم،[2]حيث أنه لا يحتوي على عنصر غير شرعي لأنه استغلال الممول للثغرات والامتيازات الموجودة في النظام الجبائي.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين حالات هذا التهرب وهي:

–تهرب الضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي:

قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي وهو ناتج عن إهمال المشرع،في هذه الحالة يقوم المكلف باستعمال ثغرات التشريع الضريبي ومن أجل ذلك قد يستعين بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه بصفة غير تجارية (من ناحية الاقتصادية)من جهة النظر القانوني رغم أن نشاطه تجاري من الناحية الاقتصادية.

–تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المستهلك:

وذلك من خلال بعض السلوك التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة حيث يقوم بالامتناع عن تسديدها وهو أبسط أشكال التهرب من الواجب الجبائي بحيث يقوم المكلف من خلاله بالامتناع عن أداء أو امتلاك كل ما ينتج عنه الخضوع للضرائب أي بمعنى أصح عدم إنشاء الواقعة التي يتناولها القانون ومن

[1]– عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، "**التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية،2006م،ص:111.

[2]– ناصر مراد، "**التهرب والغش الضريبي في الجزائر**"، دار قرطبة الجزائر،2004م،ص،ص:7،6.

أمثلة هذا التجنب الجبائي "عدم الامتثال لطريقة إنتاج بعض السلع وفق الشكل والشروط التي تتناولها ضريبة معينة".

إلا أن هذا الشكل من التجنب الجبائي في حقيقة الأمر لا يعد تهربا حقيقيا من الضريبة.[1]

– التهرب الضريبي ينظمه التشريع الضريبي:

يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية اقتصادية واجتماعيه، لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة مثل إخضاع قصد تشجيع الاستثمار.30%عوض 15%الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص يتضح مما سبق أن التجنب الضريبي لا يعتبر تهربا حقيقيا وذلك نظرا لعدم التجسيد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف استغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي.[2]

ب–الغش الضريبي(التهرب غير الشروع):

أعتبر الغش الجبائي بأنه:"مخالفة نص من نصوص القانون الجبائي، وقد يتم ذلك إما بمناسبة تحديد الوعاء الضريبي وربطها حينما يقوم المكلف بإخفاء بعض المواد الخاضعة للضريبة أو حينما يقدم إقرار غير صحيح كما قد يتم أيضا بمناسبة تحصيل الضريبة، عندما يقوم الممول بإخفاء أموال ليفوت على الإدارة المالية اقتناء حقها منها[3].

كما يعتبر كذلك التهرب الغير المشروع هو التهرب الذي يتضمن غشا أو احتيالا يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها، ومن صوره محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار، أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقرارا لا يتفق و حقيقة الأمر، وفي مجال الضريبة الجمركية صورة إدخال السلع المستوردة خفية، أو إن يذكر قيمة للسلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية[4] .

– وكذلك من صور التهرب الضريبي ما يحدث عند تحديد الوعاء الضريبي على الأرباح التجارية والصناعية من المبالغة في تقدير الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الإرباح المفروضة عليها الضريبة، على إن التهرب الضريبي قد يحدث أيضا بعد تحديد وعائها وربطها وذلك بإخفاء الشخص المربوط عليه الضريبة

[1]– غازي عناية، **"الضريبة والزكاة"**، منشورات دار الكتاب، الجزائر،1991م، ص:250.

[2]– ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:152،153.

[3]– رفعت محجوب، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1979م، ص:161.

[4]– عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، مرجع سبق ذكره،ص:123.

لأمواله بطريقة أو بأخرى بحيث لا تجد الإدارة المالية لديه مالا يمكن استفاء الضريبة المربوطة عليه منه.[1]

ـومن الأسباب التي تساعد على التهرب الضريبي نذكر:

- ثقل العبء الضريبي على المكلفين مما شجعهم على التهرب من دفعها وضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وعدم الشعور بالمسؤولية والتضامن الاجتماعي ووضع الوازع الديني.

- بالإضافة إلى ضعف الإدارة الضريبية وعدم توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية وعدم توفر الرقابة لاكتشاف المخالفات وفرض العقوبات المناسبة.[2]

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي:

إن انتشار التهرب الضريبي راجع إلى وجود محيط توفرت فيه الشروط الملائمة أدت إلى نمو واتساع هذه الظاهرة وذلك نتيجة توفر أسباب معينة والتي لها علاقة بالمكلف وطبيعة نظام الضريبة المطبق والطرق الاقتصادية السائدة.

1-أسباب متعلقة بالمكلف: غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية.

- **ضعف المستوى الخلقي:** والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

- **ضعف الوعي الضريبي:** يقصد بالوعي الضريبي" شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقي عليه من أعباء".

ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب الضريبي وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نجملها في ما يلي:

* اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد.

* اعتقاد أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي.

* الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **"مبادئ المالية العامة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص:186،187.

[2]- محمد الطاقة وهدى العزاوي ، **"اقتصاديات المالية العامة"**، مرجع سبق ذكره،ص:119.

* سوء تخصيص النفقات العامة والذي يؤدي بالأفراد الشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة.

– **الوضعية المالية السيئة للمكلف:** تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه بحيث نجد إن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه وساء مركزه المالي.[1]

2– الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

للإدارة الجبائية دور فعال في المنظومة الجبائية، فهو الوسيط الوحيد المكلف بالضريبة وبين السلطات التشريعية الجبائية وذلك بالتطبيق الصارم والأمثل للنصوص والتشريعات وفرضها بصفة قانونية وإلزامية على المكلف، غير أن الإدارة الجبائية الجزائرية تعرف نوعا من الاختلال وعدم التحكم في المكلف بالضريبة من جهة وفي الهياكل الإدارية من جهة أخرى، مما يساعد على اتساع فجوة التهرب و الغش الضريبي.[2]

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هي:

أ– لا تخضع الإطارات الضريبية لتكوين واحد: بحيث يوجد هيكلين مكلفين بتكوين هؤلاء الإطارات المعهد الوطني للمالية و المعهد الاقتصادي الجمركي و الجبائي ،وبرامج بينهما متباينة.

ب– غياب المفاهيم الحديثة في تفسير الإدارة الضريبية: مثل روح التسويق، العلاقات العامة ، الإدارة بالمساهمة ،لذلك يجب التركيز على تطوير تسيير الموارد البشرية وفق مفاهيم العلمية الحديثة المستندة على العلاقات الإنسانية.

ج– سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري: إذا لازالت الملفات تعالج بطريقة بدوية بطيئة.

د– ضعف تكوين في المجال الضريبي:بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حاليا إلى مفاهيم جديدة أخلاقيات المهنة، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.

3–أسباب متعلقة بالنظام الضريبي:

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الضريبي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي ،والتي نجملها في العناصر التالية :

[1]– ناصر مراد ،"**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** "،مرجع سبق ذكره ،ص ص :154،156.

[2]– عبد المنعم فوزي ،"**المالية العامة والسياسة المالية** "، مرجع سبق ذكره ،ص :274.

أ- ثقل العبء الضريبي:والذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضريبة بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين واستعدادهم النفسي لتحمله مما يدفعها إلى التهرب الضريبي.

ب- تعقد النظام الضريبي :إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها تدفع المكلفين إلى التهرب "فالتهرب هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة ".

ج- ضعف العقاب المفروض على التهرب :إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على التهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي بحيث إن المكلف يقارن درجة الخطر ،فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة ، ففي هذه الحالة يتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه ،لكن إذا كانت قيمة العقاب اقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.

د- عدم استقرار التشريع الضريبي :تؤدي تغيرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين ،كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.[1]

ه- ضعف الرقابة الضريبية:عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها فانه يزيد ميلهم للتهرب الضريبي.[2]

4-أسباب متعلقة بالظروف الاقتصادية :

تؤثر كل من الظروف الاقتصادية الخاصة بالممول ،والظروف الاقتصادية العامة على التهرب ونطاقه فإذا ما وضعنا جانبا الاعتبارات الخلقية نجد إن ميل الممول نحو التهرب يزيد كلما زاد العبء الضريبي عليه وكلما ساء مركزه المالي والعكس بالعكس ،كذلك يزيد التهرب في فترات الكساد ويقل في فترات الرخاء ،حيث

يقل التهرب بصفة عامة في الاقتصاديات التي تسود فيها الدخول الموزعة بالنسبة للاقتصاديات التي تسيطر فيها الدخول الفردية.[3]

ويمكن توضيح أسباب التهرب الضريبي وفق الشكل التالي:

---

[1]- ناصر مراد، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** "،مرجع سبق ذكره ،ص ص :156،158.

[2]- يونس أحمد بطريق، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية والنشر، بيروت 1984م، ص :114.

[3]- زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص:188.

الشكل رقم (1-2): أسباب التهرب الضريبي:

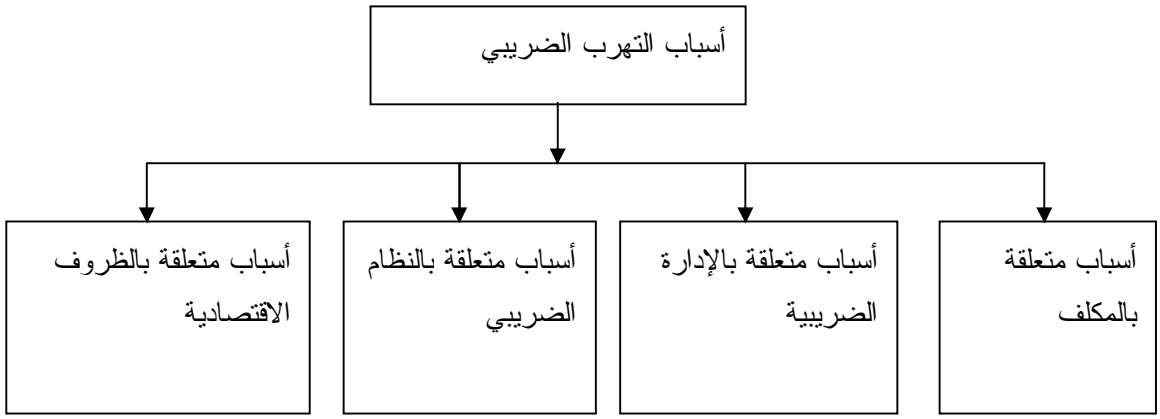

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي:

يؤدي التهرب الضريبي إلى عدة أثار سلبية يمكن تصنيفها أثار مالية واقتصادية واجتماعية وعلى ميزانية الدولة.

1-الآثار المالية:

يؤدي الترب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها، في ظل عجز الميزانية تضطر الدولة اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الافتراض، إلى أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

2-الآثار الاقتصادية:

تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما، لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب، بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

3- الآثار الاجتماعية:

[1] - ناصر مراد ، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** "،مرجع سبق ذكره ،ص:160.

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف التضامن بين أفراد المجتمع كما يؤدي إلى عدم مساواة بين المكلفين في تحمل العبء الضريبة غذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا التهرب منها أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، وتؤدي كثرة التهرب الضريبي لجوء الدول إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير مشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.[1]

4- الآثار على ميزانية الدولة:

تعتبر الضريبة أداة رئيسية تستعملها الدولة لتمويل نفقاتها العامة ومن ثم فإنها تستخدم كوسيلة لمراقبة الأنشطة الاقتصادية إذ يمكن لهذه المراقبة أن تشكل انخفاض عام أو زيادة عامة في العبء على بعض الأنشطة الاقتصادية دون الأخرى وبهذا أصبح التدخل عن طريق الضرائب يشكل إحدى مظاهر العدالة من خلال إخضاع العادية بمعدلات ضريبية كبيرة مع إعفاء أو تخفيض معدلات إخضاع الدخول المنخفضة أو بصورة عامة فإن كل اختراق أو تعدي على القانون الضريبي والذي يعرف بظاهرة التدخل الضريبي يؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة وهذا الانخفاض في الإيرادات يؤدي إلى العجز في الميزانية بحيث تضطر الدولة اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار واللجوء إلى الافتراض إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلاد.[2]

[1] - ناصر مراد ، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص: 161.

[2] - عادل فليح العلي، طلال محمود الكداوي، **اقتصاديات المالية العامة وموازنة الدولة**، دار الكتاب للطباعة و النشر جامعة الموصل1979م،ص:44.

المبحث الثالث:واقع النظام الضريبي في الجزائر وآثاره:

إن النظام الضريبي هو عبارة عن مجموعة متكاملة من الصور الفنية للضرائب المختلفة التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه:

1-مفهوم النظام الضريبي:

نعني بالنظام الضريبي مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع والنظام الضريبي بحكم كونه مجموعة من الضرائب لا بد أن يصمم باعتماد على تلك المبادئ والقواعد التي قدمتها لنا نظرية المالية العامة وأن النظام الضريبي يعتبر الترجمة العلمية لسياسة الضريبية.[1]

ومصطلح النظام في مجال الضريبة يحتمل مفهومين هما:[2]

– **المفهوم الواسع**"وهو مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى وجود كيان ضريبي معين" .

– **المفهوم الضيق**" ويعني مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.

2- أهداف النظام الضريبي:

يرمي أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف الدولة ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

أ – تنمية إمكانية الادخار والاستثمار بفرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية، بقصد زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة متوسط معدل الدخل القومي.

ب– تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة أو تعفي أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على الأرباح الشركات لسنوات الثلاثة الأولى من بداية النشاط.

---

[1]- خلاصي رضا، "**النظام الجبائي الجزائري الحديث وجباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**"، مرجع سبق ذكره،ص:25.

[2]- يونس أحمد البطريق، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية2001م،ص:19.

ج- استعمال الضريبة كأداة التوجيه الاقتصادي عن طرق التقليل أو المغالاة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها.[1]

د- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة وذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرته التكلفية.

ه- استعمال الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج المحلي بفرض نسب مرتفعة على البضائع المستوردة المنافسة للبضاعة المحلية.

المطلب الثاني:التحصيل الضريبي في الجزائر وخصائصه:

1-التحصيل الضريبي:

تتبع الإدارة المالية طرق مختلفة في تحصيل الضريبة، فهي تقوم باختيار طرق تحصيل مناسبة لكل ضريبة والتي تحقق كلا من الاقتصاد في نفقات الجباية والملائمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة، دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية.[2]

ومن أهم طرق تحصيل الضرائب هي:

أ-الدفع بواسطة الممول مباشرة:

يقوم الممول بتوزيع مبلغ الضريبة بنفسه إلى المصلحة المختصة، ويعتبر هذا الطريق أبسط الطرق ومن أكثرها شيوعا في الوقت الحالي، والأصل في دين الضريبة أنه دين محمول أي أنه واجب الأداء في مقر المصلحة المختصة، دونما الالتزام من جانبها بالمطالبة.

ب-الدفع بمعرفة شخص آخر غير الممول:

فقد يكلف المشرع شخصا آخرا غير الممول بدفع الضريبة إلى الخزينة العامة بحيث يقوم بدوره باستردادها من الممول، مثال ذلك ضريبية الاستهلاك التي يدفعها المنتج ثم يقوم بتحصيلها من المستهلك مع الثمن، وفي نطاق الضرائب على الدخل تعتبر طريقة الحجز عند المنبع من أهم الطرق الحديثة للتحصيل.

ج- عدم جواز المقاصة في دين الضريبة:

فمن القواعد المقررة في كثير من الدول عدم قبول طلب الممول المربوطة عليه الضريبة للوفاء بها عن طريق

[1]- حسين الصغير، "**دروس في المالية العامة والمحاسبة**"، مرجع سبق ذكره،ص:9.

[2]- محمد طاقة وهدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص:113.

المقاصة مع دين له على الحكومة، وذلك بالطبع ما لم يوجد نص على خلاف هذا.[1]

2-خصائص النظام الضريبي:

لا بد لنا في هذا المجال من عرض خصائص النظام الضريبي، للوقوف على نوع السياسة الضريبية التي تحقق أهداف هذه المجتمعات، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:[2]

أ- انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي:

من أبرز سمات الأنظمة الضريبية في البلدان النامية، انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج من الناتج القومي 16.6%القومي الإجمالي، حيث لا يتجاوز معدل الاقتطاع الضريبي فيها أكثر من الإجمالي، و يعود ذلك إلى انخفاض الدخل الفردي الأمر الذي يحاول دون إمكانية الارتفاع بذلك المعدل خوفا من المساس بالحاجات الأساسية للفرد.

ب- سيادة الضرائب غير المباشرة:

حيث تعتمد الأنظمة الضريبية في البلدان النامية بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة ويرجع ذلك إلى:

- ضعف دور الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.
- إنفاق النسبة الكبرى من الدخول على السلع الاستهلاكية.
- ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي،مما يؤدي إلى ارتفاع الضرائب الجمركية. – إن فرض الضرائب غير المباشرة وجبايتها لا يحتاجان إلى إدارة ضريبة عالية الكفاءة وهو ما تعاني منه الأجهزة الضريبية لهذه الدول، حيث تتميز تلك الأجهزة بانخفاض مستوى كفاءتها الفنية والإدارية لذلك نجد في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة الضرائب غير مباشرة في الدول النامية بين : من إجمالي الضرائب (30%-40%)من إجمالي الضرائب تكون هذه النسبة بين (53%-90%) في الدول المتقدمة

[1]- زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:190،191.

[2]- محمد طاقة هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره،ص: 128.

ج–جمود الأنظمة الضريبية:

بمعنى أنها لا تعكس في الحصيلة زيادة نسبة مساوية لتلك التي تحصل في الناتج القومي على الرغم من المشاكل المالية التي تعاني منها هذه الدول، مما يتطلب أن تكون الأجهزة الضريبية فيها مرونة قادرة على الاقتطاع الجزء الأكبر من زيادة في الناتج القومي.

د–انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي:

ويعني ذلك عدم توفر الأجهزة الإدارية والتنظيمية المرتفعة الكفاءة اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الضرائب المباشرة من خلال حصر المكلفين وتقدير وتحصيل ما يستحقه عليهم، حيث يتطلب الأمر إدارة لهذه العناصر القادرة على مراجعة ما يقدمه المكلفين من إقرارات وربط الضريبة بالظروف الشخصية لكل مكلف، بالإضافة إلى تهرب المكلفين من أداء الضريبة لعدم تقديرهم لأهمية ومدى إنتاجية الإنفاق الحكومي الذي يقتضي من جانبهم ضرورة مساندتهم بتوفير الموارد الضريبية الكافية لتمويله.

المطلب الثالث: آثار الضريبة على الاقتصاد الوطني:

تحدث الضريبة آثار اقتصادية مختلفة على الاقتصاد الوطني نذكر منها ما يلي:[1]

1–أثار الضريبة على الاستهلاك:

بالتأكيد أن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك وبالتالي ينخفض الطلب على السلع و الخدمات، وإن كان ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلع والخدمات فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية (انخفاض مرونة الطلب عليها) في حين يبرز هنا التأثير بالنسبة للسلع غير الضرورية بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها، ولكن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة أقل من تأثيرها على الدخول الصغيرة التي يخصص معظمها للاستهلاك عادة، هذا من ناحية ومن ناحية الأخرى لا بد من التعرف على برامج الإنفاق الحكومي لحصيلة الضرائب والآثار الناتجة عنه، لأن الضريبة ترتبط ارتباطا وثيقا بآثار السياسة الاتفاقية العامة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات الإنفاق العام وفي صورة الصورة الطلب على السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى الإحلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص الأمر الذي يجعل الطلب الكلي لا يتأثر حيث أن:

الطلب الكلي = الطلب الخاص + الطلب العام

[1]– محمد طاقة هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:124،123.

بعكس إذا قامت الحكومة بحجب حصيلة الضرائب سيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي.

2-أثر الضريبة على الادخار:

من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى استقطاع جزء من دخول الأفراد مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الادخار، وأن تأثير الضريبة على الادخار يتوقف على عدة عوامل من بينها، حجم الدخل الفردي، مستوى المعيشة، التنظيم الفني لأسعار الضريبة ومدى رغبة الفرد في العمل والإنتاج.

3-أثر الضريبة على الإنتاج:

للضريبة آثار في الإنتاج القومي منها انكماشية ومنها آثار توسعية:

أ-الآثار الانكماشية:

إن الضريبة المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها أي من الطلب عليها مما يؤدي بالنتيجة إلى تراكمها في الأسواق وعليه ستقلل من إنتاجها.

كما أن اقتطاع الضريبة لجزء من الدخول سيقلل من الادخار أي قلة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستثمار، كما أن فرض الضريبة التصاعدية على الأرباح يقلل من الحوافز التي تدفع المستثمرين إلى زيادة أرباحهم.[1]

ب- الآثار التوسعية:

أحيانا قد تؤدي إلى التوسع عن طريق دفعها للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم للتعويض عن نقص الناجم عنها.

فأصحاب المصانع يحاولون مضاعفة الجهد وضغط النفقات وإعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للاستفادة من الإمكانيات الموجودة على أحسن وجه وذلك لرفع الإنتاجية بنفس إمكانيات المتاحة. كما أن فرض الضريبة على دخول العاملين قد تدفعهم إلى مضاعفة الجهد وزيادة النشاط لتعويض ما استقطعته الضريبة من دخول، وبذلك تصبح الضريبة حافزا على التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

4-آثار الضريبة في إعادة توزيع الدخول:

[1]- محمد طاقة هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:126،125.

تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب وهي تقوم بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل القومي.

– فالضرائب المباشرة تؤدي بقدر ما تستطيع إلى انخفاض المستوى العام للائتمان(أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود) وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة، (الفوائد والريع والعقارات والمعاشات)وفي صالح الدخول المحدودة التغيير(الأجور والمرتبات)ولكنه في غير صالح المنظمين وأرباب الأعمال.

– أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار(أي تخفيض القوة الشرائية للنقود) وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي لصالح المنظمين وأرباب الأعمال، ولكنها في غير صالح الدخول النقدية الثابتة وأصحاب المحدودة التغير .

خلاصة الفصل:

تعتبر الضريبة أداة فعالة في السياسة الاقتصادية و من أهم مصادر إيرادات الدولة، حيث يشكل النظام الضريبي مجموعة من الصور الفنية للضريبة وكذلك يساعد في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويترتب عن ذلك ضرورة الانسجام بين أنظمتها وغاياتها وربطها وطرق تحصيلها لأن الضريبة تعتبر وسيلة متميزة من بين وسائل السياسة المالية للدولة لما تتمتع به من مرونة وحساسية والقدرة على التأثير.

ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ومساهمتها في صياغة السياسة التنموية، وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي ومواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة وذلك من أجل خلق نظام جبائي جديد يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: ماهية التجارة الالكترونية

المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

تمـــهـــيد:

شهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمرا في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات والانترنت، ونتيجة لهذه التطورات ظهر ما يسمى بالاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد أي الاقتصاد القائم على الانترنت والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول، وقد أسهم ذلك في توسيع مفهوم الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية حسب العديد من الاقتصاديين والمنظمات والهيئات العالمية، وهي تتميز بالعديد من الخصائص والمتطلبات والأنواع بالإضافة إلى مختلف الآثار والأبعاد الاقتصادية التي فرضت لها حضورا متعاظم الأهمية في تطوير بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والذي امتد ليشمل كافة قطاعات الأعمال العامة والخاصة.ولذلك يسود العالم الآن اهتماما متصاعدا بالتجارة الالكترونية باعتبارها أحد روافد ثورة المعلومات نتيجة للتطورات المعلوماتية لمختلف المجالات الاقتصادية.

ومن هذا الأخير يمكن إظهار الجوانب النظرية والعملية للاقتصاد الرقمي وكذا التجارة الالكترونية التي انتشرت عالميا، و هذا من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الاقتصاد الرقمي؟ وماذا نعني بالتجارة الالكترونية؟

ومن هذا التساؤل يمكن استخلاص المباحث التالية والتي تصب في جوهر الموضوع:

- المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي.
- المبحث الثاني : ماهية التجارة الالكترونية.
- المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي:

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل فكرا واتجاها مبني على المعرفة والتعاملات الاقتصادية الجديدة في المجتمعات المتقدمة، وهذا بفضل تطورات قطاع الاتصالات والمعلومات التي تعتبر أداة جديدة للاقتصاد الرقمي من خلال ارتباطه بعصر الرقمية، الذي يعتمد على التجارة الالكترونية واستخدام شبكة الانترنت لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، والزبائن الرقميين والشركات الرقمية، تكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه:"الاقتصاد الذي أصبح يقود إلى قواعد وخصائص جديدة تتجاوز قواعد وخصائص الاقتصاد التقليدي بشكل عام والاقتصاد الصناعي بشكل خاص."

ويعرف كذلك على انه:" التحول المتزايد في ظل الانترنت من الاقتصاد التقليدي بفرص عمل محدودة في ظل محدودية الموارد ورأسمال، ويقود الاستثمارات المادية إلى الاقتصاد الريادي الذي يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد محدودة مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإضافة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة.[1]

– كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري، بما يحقق المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.[2]

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين، هما التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات، فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الفعلي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على

[1] – جعفر حسين جاسم الطائي،" **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**"،دار البداية البيضاء، الجماهيرية الليبية2009 م،ص:24.

[2] – فريد النجار، "**الاقتصاد الرقمي**"، دار الجامعية للثقافة والنشر، الإسكندرية الطبعة الأولى 2007م،ص:25.

الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية، والتجارة الالكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية من خلال المعطيات عبر الانترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة.[1]

وللاقتصاد الرقمي عدة تسميات يمكن إبرازها في ما يلي:[2]

- **اقتصاد الانترنت**:يركز هذا المصطلح بشكل أدق على أهم الشبكات المستخدمة في العالم هي الانترنت أو شبكة الشبكات.

- **الاقتصاد الشبكي**:ويركز هذا الأخير في مفهومه على الوسائل المستخدمة في بيئة الأعمال الجديدة(البيئة الالكترونية).

- **الاقتصاد الالكتروني**: وهو يشير في فحواه إلى جميع المنتجات الالكترونية الحديثة.

- **الاقتصاد الإبداعي**: وهو يشير إلى جميع المنتجات المبتكرة والتي تعكس حالة إبداعية معينة، وعموما فهذا المصطلح يركز على دور المعرفة الضمنية والكامنة في العملية الإنتاجية.

- **اقتصاد المعرفة**: ويشير هذا المفهوم إلى الدور الفعال الذي تلعبه المعرفة"اقتصاديا" في توليد الثروة ورفع معدلات النمو.

- **الاقتصاد الافتراضي**: يشير مفهومه إلى بيئة الأعمال الالكترونية الجديدة والمتمثلة في الانترنت، وهو يشمل على المنتجات المعرفية المحضة والمنتجات الخدمية بأنواعها في استخداماته.

2- خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الالكترونية، والتجارة الالكترونية، والبنوك صيرفة الالكترونية والإدارة الالكترونية، ومن أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي وهي :

أ- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

---

[1]- هشام الديب، "**توجهات ترسم مستقبل التجارة الالكترونية**"، دراسة عن تأثير التجارة الالكترونية على الملكية الفردية والأمن الالكتروني، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي،القاهرة، مصر 2001م،ص:04.

[2]-غدير باسم غدير،" **الاقتصاد المعرفي نحوى نمط اقتصادي جديد**"،دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزء الأول 2001م،ص ص:76،79.

ب- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكترونية والبرمجيات والمعلومات،وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية،ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي وذلك على مستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

ج- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل، ولا زالت هناك بعض القضايا التي لم تحسم بعد في الاقتصاد الرقمي مثل:

- ماهو نصيب كل قطاع اقتصادي من التجارة الالكترونية ؟.
- ماهو تأثير معدلات التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية على الاقتصاد الرقمي ؟.
- ماهو حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعائد منه على نمو التجارة الالكترونية ؟.
- ماهي مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الالكترونية ؟.
- ماهي نسب التجارة الالكترونية بين (B2B)و(B2C).[1]

د- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات.

يمكن التحكم في المعلومات باستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسة الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها، ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات .

ه- آليات الاقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الاقتصادية أشكالا مختلفة في الاقتصاد الرقمي، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية، إذن يعتبر الاقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي واقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم

[1]- فريد راغب النجار، "**الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004م،ص ص:13،12.

والعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها)، ويساعد الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج المساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعملية.[1]

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي ومتطلباته:

إن بناء اقتصاد رقمي يتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتكزا له يتطلب توفير جملة من العناصر التي تنظم هيكل للاقتصاد الفعال والمتكامل لاستخدام تكنولوجيا معلومات جديدة.

1- هيكل لاقتصاد الرقمي:

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الالكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية، ويعتبر البريد الالكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية[2]، حيث يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في أربعة(04) هياكل مهمة وهي:

أ- الحكومة الالكترونية:

تعاظم دور التجارة الالكترونية في المجالات الحكومية، فتح باب لمفهوم"الحكومة الالكترونية" حيث تصل في نهاية تطبيقاتها إلى إمكانية تحويل الخدمة الحكومية إلى المؤسسات والأفراد في صورة متكاملة وفي إطار من الشفافية الكاملة والواضحة[3] ، حيث تشير الحكومة الالكترونية إلى تبادل المعلومات والخدمات فورا عبر الانترنت، ولقد دخلت حكومات عديدة مرحلة الثورة الرقمية من خلال مواقع على الانترنت، ويوجد حتى الآن 2288 موقع حكومي على الانترنت في196دولة.[4]

وتأخذ الحكومة الالكترونية عدة مستويات أهمها:

- من الحكومة إلى الحكومة:(G2G) (Govermment-to-Govermment):وتشمل مختلف قضايا التعاون والتكامل في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- من الحكومة إلى المواطن:(G2C) (Govermment-to-Citizen): وتهدف إلى تسهيل وتقديم الخدمات الحكومية إلى الموطن بمختلف أنواعها وذلك بأقل تكلفة وفي مدة أسرع وخلال جميع أيام الأسبوع.

---

[1]- فريد راغب النجار، "**الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:15،14.

[2]- فريد راغب النجار، "**الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره،ص:17.

[3]- رأفت رضوان، "**عالم التجارة الالكترونية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 1999م،ص:148.

[4]- فريد راغب النجار، "**الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره،ص:25.

- من الحكومة إلى القطاع الخاص:(G2B) (Govermment-to- Business):وتعمل على تبسيط مختلف التعاملات والخدمات بين القطاع الخاص والحكومة.[1]

ب- الشركات الالكترونية:

تعرف الشركة الالكترونية على أنها الشركة التي تملك بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها من مباشرة نشاطها عبر شبكة الانترنت وذلك في المجالات الاقتصادية أو الخدمية، وتتطلب الشركة الالكترونية توفير مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاحها والمتمثلة في ما يلي:

- بنية تحتية معلوماتية ملائمة ومتطورة مبنية على شبكة اتصالات متطورة مما يعمل على تسيير نقل البيانات بسهولة وبسرعة.
- بناء الخدمات الضرورية لدعم التطبيقات الالكترونية داخل الشركة.
- وجود بيئة العمل الكلية التي تعمل في ظلها الشركة بحيث تكون صالحة ومهيأة .
- وجود وعي لدى أفراد المجتمع بالمزايا التي تحققها الشركة الالكترونية.
- وجود بيئة قانونية وتنظيمية فعالة تعمل على توفير الدعم القانوني اللازم للمعاملات عبر شبكة الانترنت.

ولقد أدخلت الانترنت تحولات عميقة على الشركات الالكترونية، بحيث أدت إلى انبثاق مصطلح جديد تمثل في" الاستثمار الالكتروني" وهو ناتج لتفاعل الاستثمار مع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وهو تحول جديد في البيئة الاستثمارية لتحسين القدرات التنافسية للشركات الالكترونية وجلب استثمارات جديدة.[2]

ج- البورصة الالكترونية:

البورصة الالكترونية عبارة عن تبادا وتداول الأوراق المالية الكترونيا من خلال شبكة الانترنت، فجميع الأوراق المالية وحركة تداولها مقروءة على شاشة الكمبيوتر، ولكل سمسار له موقع على الانترنت يستطيع البائع أو المشتري الاتصال به فوريا للشراء والبيع و الإضافة أو الخصم الفوري من حسابه لدى السمسار، وتتم هذه الصفقات مقابل رسم سمسرة أقل بكثير من عمولة السمسرة في غياب البورصة الالكترونية.[3]

---

[1]- فريد النجار،"**الاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره،ص:43.

[2]- يدوي محمد، "**انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي**"، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولة، جامعة سعد دحلب، البليدة،ص:10.

[3]- فريد راغب النجار، "**الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره ،ص:29.

د- المصارف الالكترونية:

يعتمد المصرف الالكتروني على استخدام الحواسيب الشخصية والاشتراك في الانترنت وشبكات الاتصال الأخرى، ويكون التعامل الفوري للمعلومات التي ترتبط في شكل شبكة تظم المؤسسات المالية والأسواق المالية والشركات والمستثمرين والمتعاملين، وتقدم المصارف الالكترونية خدمات مصرفية الكترونية مختلفة، وتطبيق المصارف الالكترونية منظومات إدارية الكترونية أيضا حتى تتكامل من العمليات المصرفية والإدارية دون إخفاقات أو تأخير، ومن أهم تلك المنظومات الالكترونية ما يلي:

- التسوية الالكترونية للأسواق والمستندات.
- التبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات .
- نظام الإدارة مخاطر الائتمان.
- نظام الإدارة محفظة الاستثمار في الأوراق المالية .
- توفير المدفوعات الالكترونية من **خلال تحويل** الأموال الكترونيا، أو بالاستعانة بالوسطاء عن طريق أسواق المال المباشر، وتحقق المصارف الالكترونية مع بعضها البعض(Bank-to-Bank) من خلال العمليات الالكترونية الفورية وتحويل الأموال الكترونيا بسرعة فائقة وهو ما يعرف بنظام التسوية في الوقت الحقيقي.[1]

والشكل التالي يوضح عناصر هيكل الاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم (2-1) هيكل الاقتصاد الرقمي:

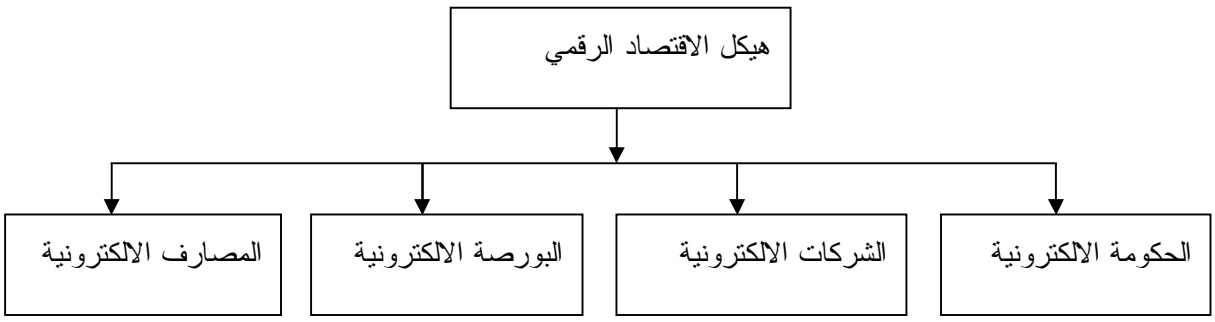

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق .

[1]- بوعافية رشيد، "**الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري- الأفاق والتحديات**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة2005 م ،ص:11.

2- متطلبات الاقتصاد الرقمي:

يمكن إبراز متطلبات الاقتصاد الرقمي في العناصر الأساسية التالية:

أ- تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية:

يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية (والاستثمارية) تطبيقات التكنولوجيا للحصول على السيطرة والتخزين واسترجاع والتشغيل واتصالات المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات لتحويل الاقتصادية والاستثمارية إلى معلومات اقتصادية، وتستخدم شبكات الاتصال لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية بين البنوك وشركات التأمين الجمارك والتجارة الخارجية والمالية والتجارة الداخلية.....أخ، ومن مزايا تكنولوجية المعلومات الاقتصادية:

*القدرة على تشغيل معلومات متعددة ومتنوعة.

*تشغيل المعلومات بسرعة فائقة، ويتم تنمية تكنولوجيا المعلومات بالخطوات التالية:

- تخزين واسترجاع المعلومات الاقتصادية.

- مناولة وتبادل مدخلات ومخرجات المعلومات الاقتصادية بمعدلات السرعة المختلفة حسب الأولويات والحاجة.

- السماح لصناع السياسات والقرارات الاقتصادية والاستثمارية بالتصرف ودعم القرارات حسب قدراتهم وتخصصاتهم .

- تخصيص المساحات حسب القيمة المضافة لكل نشاط.[1]

والشكل التالي يوضح أهم مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية:

الشكل رقم(2-2) تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية:

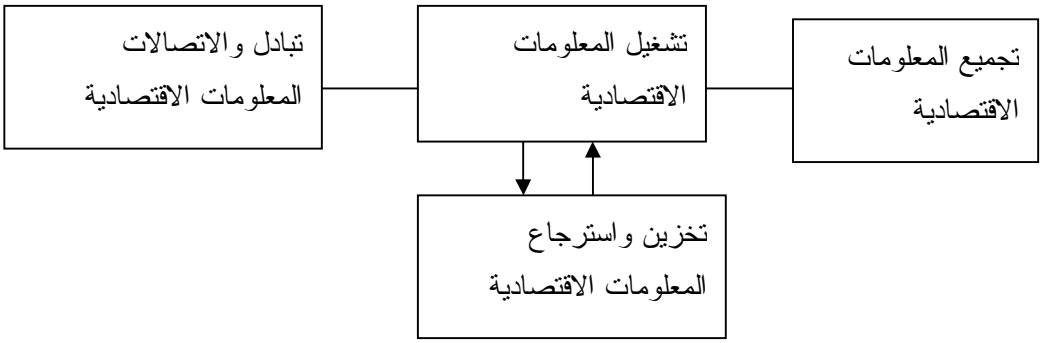

[1]- فريد النجار ، "**الاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره ،ص ص،35،34.

المصدر: فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص،22.

ب- متطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية:

يشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية ضرورة الاحتفاظ بملفات دقيقة لكل من :

- إدارة القروض (للأفراد والمؤسسات والحكومات).
- إدارة الاستثمارات.
- إدارة سياسات التأمين.
- إدارة الحسابات بالبنوك.

كما أن أساس الدقة في الاحتفاظ بالبيانات المالية وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارة تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، وتشمل تلك الإدارات وحدات لتحليل النظم والبرمجة والتشغيل الحواسب الالكترونية ومراقبة وإعداد البيانات الكترونيا، ويتم تشغيل المؤسسات المالية الكترونيا عن طريق المكاتب الالكترونية التي تستخدم (البريد الالكتروني، الانترنت، النشر الالكتروني، البيانات المرئية، قواعد البيانات الفورية).

ج- التطور التكنولوجي العالمي والمعلومات الاستثمارية:

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أبرز عدة وسائل تقنية متعددة للاتصال منها الانترنت وشبكات الاتصال الأخرى، وظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية والمصارف الالكترونية أي أن الأنشطة الاقتصادية بدأت تتأقلم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.[1]

المطلب الثالث: الأسس والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي:

سوف نتطرق إلى أهم الأسس والافتراضات الجديدة التي يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي.

1- الأسس والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية وخصوصا الانترنت، فإنه يعتمد على الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع في هذا الاقتصاد عموما في الشركات قطاع الأعمال على وجه الخصوص، ومن أهم الأسس والافتراضات الجديدة نذكر ما يلي:[2]

---

[1]- فريد راغب النجار،" **الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره، ص:24،23.

[2]- نجم عبود نجم ، "**الإدارة الالكترونية- الإستراتيجية والوظائف والمشكلات**"، المملكة العربية السعودية، دار المريخ 2004م،ص :95.

أ- قانون الأصول الرقمية:

إذ أن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا تسهلك عند استخدامها، حيث أن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب الآلية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها أقرب إلى الصفر، وهذا ما يعبر عن قانون تزايد عوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

ب- اقتصاديات الحجم الجديد:

تقوم اقتصاديات الحجم التقليدية على إنتاج حجم الصغير يتم من خلال شركات صغيرة، وكلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية إنجازها من قبل شركة كبيرة، مثل تقديم الخدمة المصرفية ذات العلاقة بصفقات العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل عليها وإلا فإن الانتظار سيزداد مع انتشار الانترنت و السماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الانترنت يمكن حل مشكلة الموظفين بعدد الصفقات، حيث تتيح إمكانية إجراء جميع صفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الانترنت.

ج- اقتصاديات النطاق الجديدة:

إن فضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال أو في سوق معينة فقط بل أنه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات والأسواق المختلفة والمتباينة حيث أن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الإنتاجي ومع هذا كان تطورا في إدارة العمليات، إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة مما يحد من القدرة على الاستجابة، ولكن في الاقتصاد الجديد فإن اقتصاديات النطاق الجديد ذات مدى واسع في التنوع لعدد لا متناهي من الزبائن، وأن الحديث يجري عن مشروع فرد لفرد وتسويق فرد لفرد، أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد لدليل عن النطاق الجديد لإمكانية التنوع الأقصى.[1]

د- ضغط التكلفة لكل صفقة:

أدت الانترنت إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج

[1]- نجم عبود نجم،" **الإدارة الالكترونية** "، مرجع سبق ذكره،ص:96.

عنها فإنها مع الانترنت ونماذج الأعمال الجديدة، فإن تكلفة الصفقة أيضا صغيرة جدا الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق، وبذلك تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

ه- إعادة توزن العرض والطلب:

في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز القائم على العرض إلى خط التركيز القائم على الطلب، من أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريده الزبون إلى أولوية السوق والتفاعل في الزمن الحقيقي مع ما يريده الزبون، مما يعني وجود سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الانترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

ن- الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة:

فإذا كان لاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البطيئة ووسيلته هو السكك الحديدية والسيارة والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني،فإن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى الشركات تتسم بالرشاقة في الحجم(من خلال التحجيم) وفي التنظيم (من خلال العلاقات الشبكية) وفي المعلومات (من خلال تقاسم المعلومات الفورية).

ولعل مما زاد من سرعة الأعمال في هذا الاقتصاد هو الانترنت يقوم على المواصفة المفتوحة وليس على المواصفة الملكية حيث نفس المواصفات الفنية تشكل الأساس لكل ما يمثل تكنولوجيا النت مما سمح بمشاركة واسعة تتبادل واسع المعلومات.

و- تكلفة المنتج الرقمي:

إن تكاليف المنتج الرقمي(Digital Product) تتسم بخصائص فريدة في الاقتصاد الرقمي ،فالمنتجات الرقمية تتميز بهيكل وسلوك تكلفة مختلف عن المنتجات المادية، حيث أن إنتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن إنتاج النسخ الأخرى عنها يكون رخيصا جدا، لذا تكون التكاليف الثابتة والمتغيرة في هذه المنتجات الرقمية لها خصائص غير اعتيادية، فالتكلفة الثابتة تميل أن تكون تكلفة غارقة وهي تكلفة غير مغطاة عند التعثر أو التوقف، وهذا مخالف للمنتجات المادية عموما، كما أن التكلفة المتغيرة لإنتاج المنتجات الرقمية (للنسخة الإضافية الواحدة) لا تزال حتى إذا كان حجم المنتج منها كبيرا جدا.[1]

[1]- نجم عبود نجم ، "**الإدارة الالكترونية**" ،مرجع سبق ذكره،ص ص:97،98.

ي- الكفاءة والرافعة:

إن الانترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد اللام تناهي من المستفيدين على مستوى الكرة الأرضية، أو وجدت كفاءة عالية من خلال الحجم الكبير من النشاط فالأفراد يصنعون بلايين النقرات تمكن الشركة من امتلاك خيرات كبيرة لتوريد القيمة كفرص لصنع النقود ، كما أن الانترنت كتكنولوجيا فائقة أوجدت موجة عظيمة من التشبيك الذي يعظم أداء الشبكة (سواء كانت الأعمال المغلقة أو الشبكة المفتوحة أي الانترنت) بدلالة رافعة الأجهزة العاملة عليها .

2- المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي:

لقد أحدثت تكنولوجيا الجديدة انقلابا كبيرا في إجراءات الإنتاج، الشراء، البيع وأصبح الزبون هو الملك، وانتقلنا من التسويق العام إلى التسويق الخاص والمنافسة أصبحت في نفس الوقت عامة ومحلية فكل مؤسسة بإمكانها التوجه إلى العالم لكن في نفس الوقت يجب أن تتكيف محليا مع كل الأسواق فبفضل الإيمايل والتقنيات الجديدة للانترنت، فكل من الاتفاقيات والمعاهدات والعقود تبرم اليوم في كل مكان من أنحاء العالم في وقت وجيز جدا.[1]

لذا أجرت إحدى الدراسات مقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي أو القديم موضحة في الجـــدول التالي:

[1]- محمد تقرورت ، "**واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004م،2005م،ص:16.

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الصناعي(القديم).

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد الصناعي (القديم)	الاقتصاد الرقمي (الجديد)
- الأسواق	ثابتة	متحركة
- المنافسة	وطنية	عامة ومحلية
- النظام	متسلسل- بيروقراطي	على الشبكة
الكتلة الأجرية: - الهدف السياسي. - القدرات و الإمكانيات. - التعليم المطلوب. - إدارة المستخدمين. - طبيعة التوظيف.	- التشغيل التام - قدرات محدودة. - القدرة والتعلم من الحياة. - متضادة. - ثابتة.	- التكيف والتطابق وتحقيق أكبر عائد. - قدرات متنوعة، متغيرة، ومتعددة الشهادة . - متعاونة. - تهديدات وفرص.
نقاط أخرى للمقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المصنع (القديم).	- اقتصاد مصنع . - إطار الدولة. - توزيع جواري. - أكبر عدد من الزبائن. - إستراتيجية المنافسة. - سوق قائم على العرض. - اليد العاملة. - الدفع عن طريق الشبكة القديمة للبنوك.	- اقتصاد القيمة المضافة. - إطار قارة. - توزيع عبر الشبكة. - الزبائن حسب الحاجة. - إستراتيجية التعاون . - سوق قائم على الطلب. - العقول (الدماغ) العاملة. - الدفع عن طريق الانترنت.

المصدر: محمد تقرورت، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره،ص،17.

- و من خلال هذا الجدول يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي يتسم بخصائص تجعله يتميز حقا عن الاقتصاد الصناعي، حيث يعتمد بصفة أساسية على الانترنت في جميع تطبيقاته، سواء في توفير المعلومة بأسرع وقت وأقل تكلفة ممكنة وبالتالي يتيح الشفافية مما يسمح باتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، وعليه

يزيد من إنتاجية المؤسسات التي تعتمد على المعلومات بشكل كبير في رسم خططها الإنتاجية، بالإضافة إلا أنه اقتصاد اللاحدودي، اقتصاد اليقظة يلبي جميع أطراف التعامل في شتى المجالات الاقتصادية سواء الأعمال أو التجارة الالكترونية مثلا وغيرها.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الالكترونية:

تعتبر التجارة الالكترونية إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات وانتشار الانترنت على وجه الخصوص، التي وفرت وسائل مستحدثة في تبادل السلع والخدمات وتبادل البيانات بصورة لم تكن معروفة من قبل والتي تتميز بالسرعة والسهولة في الاستخدام وبعدها عن الصورة التقليدية المعروفة في إجراء العمليات التجارية وتوثيقها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية وأنواعها:

لقد تطور مفهوم التجارة الالكترونية مع تطور وسائل الاتصال الالكترونية، وازدادت تطورا مع ظهور شبكات الاتصال الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية.

1- تعريف التجارة الالكترونية:

مصطلح التجارة الالكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الالكتروني لمعطيات خاصة النصوص، الأصوات، الصور، ويدل كذلك على الآثار التي يمكن أ، يحدثها التبادل الالكتروني للمعلومات التجارية في المؤسسات والإجراءات التي تسهل وتحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنظمات، المفاوضات التجارية والعقود، الأطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية كأمثلة بسيطة.[1]

- كما يمكن تعريفها على أنها:"نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين بعض الشركات، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

- أو هي:" القيام بالصفقات المالية بطريقة الكترونية، ومع زيادة التجارة على شبكة الانترنت أصبحت التجارة الالكترونية تعني الشراء عن طريق الشبكة، ويمكن أن تتم التجارة الالكترونية بين الأفراد وبين الشركات".[2]

- كما عرفتها اللجنة الأوربية EC على تقوم التي هي أداء الأعمال الكترونيا، حيث : التجارة الالكترونية

[1] - إبراهيم بختي، "**التجارة الالكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2005م،ص:40.

[2] - السيد عبد الخالق، "**التجارة الالكترونية والعولمة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2008م،ص ص:32،31.

أساس التبادل الالكتروني للبيانات المكتوبة كانت أم مرئية أم مسموعة، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات، وإتمام عمليات البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحويلات الالكترونية للأموال والفواتير الالكترونية والمزادات التجارية، وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهي تشمل كلا من السلع والخدمات وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية.[1]

- وعرفتها منظمة التجارة العالمية WTO)World Trade Organizatio:(

التجارة الالكترونية بأنها:"عبارة عن عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة الاتصال".[2]

- من التعريفات السابقة للتجارة الالكترونية فإنه يمكن النظر إلى هذا المصطلح من خلال تقسيمه إلى مقطعين:[3]

المقطع الأول:وهو التجارة وهو مصطلح معروف ويعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الأفراد والحكومات والمؤسسات.

المقطع الثاني: وهو الاليكترونية وهو نوع من التوصيف لمجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية وتعد الانترنت واحدة من أهم هذه الوسائط.

2- مراحل التجارة الالكترونية:

مرت التجارة الالكترونية بمراحل متعددة تختلف من حيث التطور الذي صاحب استخدام شبكة الانترنت وهذه المراحل هي:[4]

أ- المرحة الأولى: اقتصر استخدام الانترنت من قبل الشركات على نشر الكتيبات الخاصة بها وأنشطتها على موقعها على شبكة الانترنت.

ب- المرحلة الثانية: تم استخدام المواقع على شبكة الانترنت في نشر المعلومات التي توضح الأنشطة والاستثمارات والبيانات الدورية التي تصدرها الشركة.

---

[1]- هند محمد حامد، "**التجارة الالكترونية في المجال السياحي**"، حلوان، دار النهضة العربية 2003م،ص،14.

[2]- خالد ممدوح إبراهيم، "**إبرام العقد الالكتروني**"، دراسة مقارنة، دار نشر والثقافة، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007م،ص،43.

[3]- أمير فرج يوسف، "**عالمية التجارة الالكترونية وعقودها، وأساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني**" ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2009م، ص ص،26،25.

[4]- محمد صالح الحناوي وآخرون،" **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000م،ص،163.

ج- المرحلة الثالثة: انطوت هذه المرحلة على استخدام أنواع البرمجيات والتقنيات في عملية النشر ومعرفة المواقع، واستخدام كلمات وحمل بسيطة كأدوات تصفح.

د- المرحلة الرابعة: تعكس هذه المرحلة مستقبل شبكة الانترنت واستخدامها في ترسيخ التجارة الالكترونية، وتنطوي المواقع على كافة المعلومات من الشركات التي تمثلها المواقع على شبكة الانترنت.

3- التفرقة بين التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والسوق الالكترونية:

- **الأعمال الالكترونية:** ويقصد بها أدارة جميع الأعمال المتعلقة بأحد المنشآت أو أحد المؤسسات بطريقة الكترونية من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وخاصة شبكة الانترنت مما يساعد على زيادة كفاءة أعمال المنشأة واستغلال الفرص المتاحة لتوسيع نطاق حجم أعمالها، وحصولها على نصيب أكبر من السوق العالمي[1]، كما تعرف بأنها استخدام الانترنت والتكنولوجيات الرقمية الأخرى من أجل الاتصال والتنسيق التنظيمي وإدارة الشركة[2]، ويعتبر مفهوم الأعمال الالكترونية أكثر المفاهيم شمولا واتساعا، حيث يشمل كافة أنشطة الأعمال المؤداة على الانترنت.

- **أما التجارة الالكترونية** : وهو الجزء الذي يتعلق بعمليات البيع والشراء، وإجراء الصفقات المالية وإتمام العمليات التجارية التي تتم بين المنشأة وبين أي مؤسسة أخرى، أو بينها وبين عملائها عن طريق الانترنت، ومن ثم فإن التجارة الالكترونية تعد جزءا من الأعمال الالكترونية والذي يتعلق بأنشطة الشراء والبيع عبر الانترنت.

- **أما التسويق الالكتروني:** يقصد به استخدام الانترنت في أداء الأنشطة التسويقية، وعليه فإن كل أنشطة التسويق الالكتروني تعد من أنشطة الأعمال الالكترونية، إلا أن تلك الأنشطة التسويقية التي تركز على معاملات البيع والشراء هي التي تعد جزءا من التجارة الالكترونية.[3]

4- أنواع التجارة الالكترونية:

شهدت التجارة الالكترونية تطورا أدى إلى أشكالها وتقسيماتها على نحو كبير، ومنه يمكن تقسيم أنواع التجارة الالكترونية حسب ظهورها والذي توافق مع الأهمية النسبية لها إلى:

[1]- هند محمد حامد، "**التجارة الالكترونية في المجال السياسي**"،مرجع سبق ذكره،ص:25.

[2]- جعفر حسين جاسم الطائي، "**مقدمة في الاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 232.

[3]- ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي،" **التسويق المعاصر**" ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004م ،ص:485.

أ- التجارة بين المشروعات والمشروعات:(B2B) (Business-to- Business).

بدأت التجارة الالكترونية أساسا بين المشروعات منذ سنوات، خاصة في مجال خدمات التحويلات المالية و بين المؤسسات المالية الكبرى، وهو ما يعرف ب (Firm to Firm Trade)،ثم انتشرت بين مختلف قطاعات الأعمال ومجالاته وامتدت لتشمل حلقات الأعمال المختلفة، لتعم الروابط والعلاقات

مثل التسويق وتحضير الأعمال، مثل موردي المواد الأولية ومن ثم أصبحت تعرف(B2B)

وكان هذا النوع من التجارة ولازال يشكل أكثر أنواع التجارة الالكترونية أهمية، خاصة من حيث القيمة سواء أكان ذلك على مستوى الاقتصاديات الوطنية أم في المعاملات الدولية، ويقدر حجمه بمئات المليارات من الدولارات في عام 2005م.

ب- التجارة بين المشروعات والمستهلكين: (B2C) (Business- to- Consumer).

تشهد التجارة الالكترونية تطورا على نطاق واسع في التعامل بين المشروعات والمستهلكين مع تطور انتشار ما يمكن أن يطلق عليه ثقافة الانترنت بين الأفراد في مختلف الدول، ولقد ازداد هذا النوع من التعامل بسبب إدراك القائمين على المشروعات لأهمية استخدام وسائل الالكترونية في الاتصال بالعملاء والمستهلكين وتوظيفها في هذا الإطار، ومن ثم أصبحت تروج لمشروعاتها من خلال الانترنت وغيره من الوسائل الالكترونية، وظهر بما يسمى بالكتالوج الالكتروني والسوق الافتراضي.....الخ، كل هذا يحدث في إطار المنافسة المسموحة بين المشروعات والشركات لكسب المنافسة،ليس فقط داخل الاقتصاد الواحد، بل بين العديد من الاقتصاديات خاصة المتقدة منها، والتي تعول كثيرا على هذا النوع من التجارة لكسر حلقات الركود التي تعانيها.[1]

ج- التجارة بين المشروعات والحكومة: (B2G) (Business to Govermment).

وتضم كافة أنواع العمليات التي تتم بين منظمات الأعمال والجهات الحكومية في إطار تنفيذ التعاقدات الموقعة بين الطرفين والتي بموجبها تنجز هذه المنظمات بنود هذه التعاقدات للوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجهات، مثال ذلك توريد احتياجات تلك الجهات من الأجهزة والمعدات والمستلزمات، تنفيذ مقاولات بناء المباني الحكومية، فتح الطرق، الصيانة بمختلف أنواعها....الخ.

[1]- أحمد عبد الخالق، "**التجارة الالكترونية والعولمة**"، مرجع سبق ذكره،ص:43.

د- التجارة بين الحكومة والمستهلكين: (G2C) (Govermment to Citizen).

وتشمل التفاعل بين الحكومات ومواطنيها الكترونيا والفكرة الرئيسية هي تمكين المواطنين من طلب وتلقي السلع والخدمات والمعلومات التي تقدمها الحكومة والإجابة على أية استفسارات، من منازلهم أو سياراتهم أو أي مكان آخر في أي وقت خارج أوقات الدوام الرسمي، وتمكينهم من دفع الضرائب الكترونيا، ومن تطبيقات الحكومة الالكترونية أيضا تحويل المساعدات المالية إلى مواطنيها الكترونيا حيث تقوم بتوزيع المساعدات على بنوك

المستفيدين في حساباتهم، وقد تقوم بتزويد المستفيدين ممن ليس لديهم حسابات في البنوك ببطاقات تقوم بشحن الرصيد الكترونيا بالمبلغ المرصود لهم .[1](ذكية Smart Cards)

- ويمكن تبسيط أنواع التجارة الالكترونية والعلاقة بين أطرافها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3) أنواع التجارة الالكترونية:

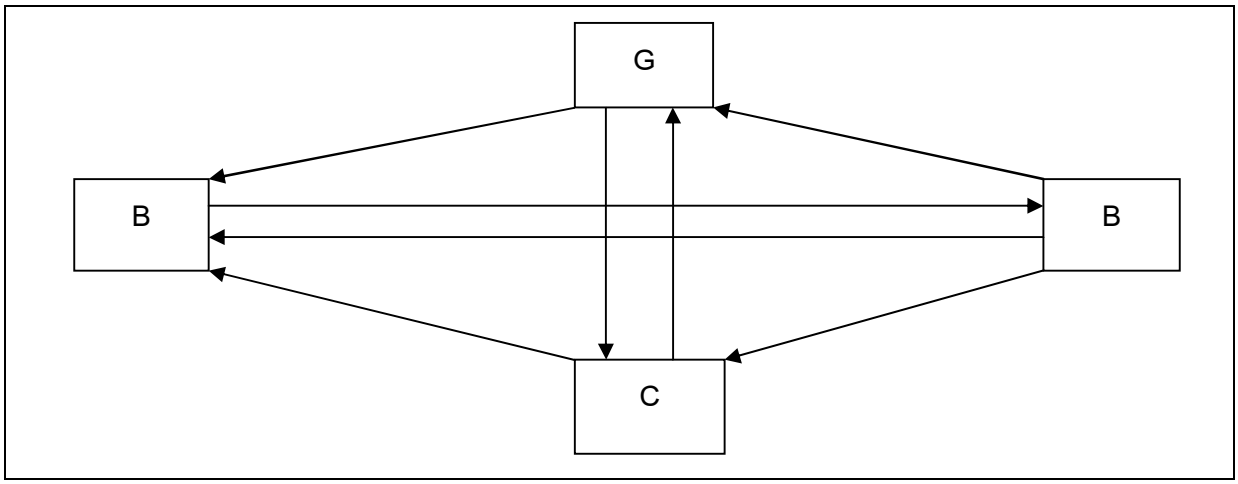

المصدر: أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص،45.

المطلب الثاني: خصائص التجارة الالكترونية:

تتميز التجارة الالكترونية بعدة خصائص جوهرية تجعلها تختلف عن التجارة التقليدية في طبيعتها وآلياتها وأساسياتها، ولعل هذا الاختلاف والتفاوت يعود إلى أنها تجسد في الواقع اقتصادا جديدا يعتمد على الإنتاج كثيف المعلومات والمعرفة.

1- خصائص التجارة الالكترونية:

من أهم خصائص التجارة الالكترونية نذكر ما يلي:

[1]- محمد عبد حسين الطائي، "**التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2010م،ص ص:32،31.

أ- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العقد:

اعتمادا على علاقة تقنية الحديثة ومتطورة يتم التلاقي بين طرفي معاملات التجارية من خلال شبكة الاتصال وبالرغم من أن هذا النموذج ليس جديدا حيث شهدت التجارة الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال الحديثة

مثل الفاكس إلا أن ما يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعيل بغض النظر عن وجود طرفي التفاعل في الوقت نفسه على الشبكة.

ب- عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات الالكترونية:

عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات من أهم الخصائص التي تميز هذه التجارة حيث إن كافة عمليات التفاعل بين طرفي المعاملة تتم الكترونيا ودون استخدام أي ورق وبالتالي تصبح رسالة الكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما، إذن إن هذه التجارة لا تعتمد على عقد مكتوب وفاتورة تسليم وقبض للثمن حيث تحولت هذه الإجراءات بفضل تكنولوجيا المتقدمة إلى البيانات ومعلومات تناسب عبر شبكات الاتصال الالكترونية.

ج- تتغلب على الحدود الزمنية والجغرافية التي تقيد حركة المعاملات التجارية التقليدية وتوفر الطابع الدولي بشكل متناه:

ذلك أن العلاقة القانونية الناشئة عن هذه التجارة ليست حبيسة مكان معين أو دولة معينة ولكنها تنساب عبر حدود الدول في حرية تامة ترفض الخضوع لأي سيطرة سياسية أو تقيد بحدود جغرافية معينة وهذه الخاصية أيضا، ما هي إلا نتيجة مترتبة على الخاصية الأولى المتمثلة في اعتماد هذه التجارة على تقنية حديثة ومتطورة. **د-اتساع مجال التجارة الالكترونية:**

يدخل في مجال التجارة الالكترونية العمليات التجارية التي تتم بين الشركات بعضها وبعض، و الشركات وعملائها، والشركات الحكومة.

ه- فكرة النشاط التجاري:

وهي الركيزة الأساسية للتجارة الالكترونية وذلك لأن هذه التجارة مثل بقية الأنشطة التجارية، عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح.[1]

[1]- أمير فرج يوسف، "**عالمية التجارة الالكترونية وعقودها**"، وأساليب مكافحة الغش التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص:19، 20.

2- مزايا وعيوب التجارة الالكترونية:

إن تقدم التجارة الالكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للدول الغنية والفقيرة على حد سواء، ومن هنا يمكننا إبراز مزايا وعيوب التجارة الالكترونية على النحو التالي:

أ- مزايا التجارة الالكترونية:

للتجارة الالكترونية عدة مزايا نذكر منها:[1]

- إيجاد وسائل إنجاز توافق عصر المعلومات: من هنا مكنت التجارة الالكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري، كالبيع عبر الوسائل الالكترونية والتجارة الالكترونية بين قطاعات الأعمال وفي كلا الميادين أمكن إحداث تغير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات التسويق.

- الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية: إن الصفة العالمية للتجارة الالكترونية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري.

- تلبية خيارات الزبون بيسر وسهولة: تمكن التجارة الالكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة التسوق أمامهم بشكل واسع، فالزبون يمكنه معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضوع الشراء من حيث مدى تلبية لرغبة وخيارات المشتري.

- تطوير الأداء التجاري والخدمي: فالتجارة الالكترونية بما تتطلبه من بنية تحتية تقنية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وإدارة علاقات واتصال بالآخرين تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين، وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

ب- عيوب التجارة الالكترونية:

كما توجد للتجارة الالكترونية مزايا، فإن هناك عيوب أو سلبيات لها يمكن عرض أهمها في ما يلي:

- فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسويق من خلال التفاعل الاجتماعي المباشر بين البائع والمشتري، والتسويق التقليدي يعتبر لبعض المستهلكين الفرصة الوحيدة لتسلية أو الترفيه أو كسر حالة الملل.

[1] - جعفر حسين جاسم الطائي، "**مقدمة في الاقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:224،225.

– فقدان الأفراد فرصة تعلم المهارات البيع والشراء والتعامل مع الآخرين والتي يكتسبونها بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التسويق التقليدية.[1]

– إمكانية الشراء باستخدام بطاقات ائتمانية مزيفة من قبل بعض العملاء، مما يحمل أصحاب هذه البطاقات بأعباء مالية عن السلع والخدمات لم يقوموا بشرائها أصلا.

– يمكن حدوث تلاعب لبيانات النسخ الأصلية الخاصة بطلبات الشراء أو إرسال بضائع، وذلك نتيجة لعدم وجود مستندات ورقية وعدم إمكانية التوقيع بخط اليد مما يهدد الحقوق والمصالح الخاصة بالأفراد أو المشروعات على سواء.[2]

– عدم وجود حق الرجوع، بأنه تدرج الشركة في موقعها الالكتروني قانون المعاملات الالكترونية فتشترط على العميل الموافقة على شروط البيع قبل عملية البيع والشراء، ومن بين تلك الشروط نجد " **عدم وجود حق الرجوع**".[3]

المطلب الثالث: أهم المشاكل المواجهة للتجارة الالكترونية:

على الرغم من أن التجارة الالكترونية تشهد نموا وتسارع إلا أن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجهها وتعيق تنميتها.

1– المشاكل الفنية والتقنية (التكنولوجية):

ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:[4]

أ– المشاكل التي يتعرض لها العميل: وتتمثل في النصب والاحتيال والسطو على المعلومات الخاصة بالعميل والتي قد تعرضه لمعرفة بطاقات الائتمان الخاصة به وسرقة أمواله وكذلك سرقة التوقيع الالكتروني للعميل واستخدامه في تزويد المراسلات والتعاملات المالية.

ب– المخاطر التي يتعرض لها صاحب الموقع عبر الانترنت: هناك العديد من المشاكل التي تتعرض لها الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية مثل تخريب البيانات والتشويش على المواقع، واستبدال البيانات.

ج– مشاكل إتمام الصفقة: تم تطوير نظام الدفع والوفاء الأمن باستخدام النقود الالكترونية نتيجة لعيوب بطاقات الائتمان وهي ارتفاع تكلفة استخدامها في حالة المشتريات الصغيرة وتخفيف سرعة

---

[1]– إبراهيم بختي، "**التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:69،70.

[2]– محمد صالح الحناوي وآخرون، "**مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**"، مرجع سبق ذكره،ص:169.

[3]– أحمد محمد أبو القاسم،" **التسويق عبر الانترنت**"، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى 2000م،ص:81.

[4]– محمد صالح الحناوي وآخرون،" **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**"، مرجع سبق ذكره، ص ص:177،178.

إنجاز العمليات لذا فقد ظهر ما يسمى بالنقود الالكترونية وهي عبارة عن معلومات ترسل عبر الشبكات عند امتلاك شخص شهادة من بنك معين بأنه يحمل مبالغ معينة.

وبالتالي فإن من خصائصها أنها لا تفصح عن شخص مستخدم النقود الرقمية وكذلك يمكن إعادة استخدام هذه الشهادات من قبل البائع الذي حل عليها في الوفاء بالتزاماته اتجاه أي دائن.

د- مشاكل خصوصية وسرية المعلومات: وهي من القضايا الهامة في مجال التجارة الالكترونية، لذا فلا بد من وجود توازن بين مصلحة منتج المعلومات ومستهلكها، كذلك ضرورة حصول المستهلك على المعلومات المتاحة على الشبكة وباقي الوسائط الالكترونية كما يجب أن تتسم هذه المعلومات بالمصداقية.

ه- مشاكل الفقر المعلومات والمعرفة والتعامل باللغات المختلفة: هناك مشاكل تتعلق بالفرق في المعلومات ما بين الدول المتقدمة والنامية من جهة، كذلك صعوبة التعامل مع برامج التجارة الالكترونية الموجودة على الانترنت، والتي تكون بسبب عدم المعرفة باللغات الأجنبية المكتوبة بها هذه البرامج.

و- مشاكل تطوير التعاملات عبر الانترنت: مشاكل المراسلات والمستندات والتوقيعات نتيجة لازدياد التطور في مجال الالكترونيات الدقيقة فقد ظهرت الحسابات الشخصية والمحمولة،مما غير صياغة أنظمة المراسلات عبر الانترنت.

ن- مشاكل التأكد من صحة البيانات والمعلومات في التجارة الالكترونية: هناك مشاكل تتعلق بصحة المعلومات، وهناك ضرورة لوضع ضوابط على ما هو متاح من معلومات على شبكة الانترنت وذلك عن طريق إصدار تشريعات خاصة بذلك.

ي- مشاكل غياب المستندات الورقية في التجارة الالكترونية:تتيح هذه المشكلة من ممارسة إتمام الصفقات الكترونيا دون وجود مستندات ورقية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إثبات التعاملات والقيود وتحديد الحقوق والالتزامات وذلك للحفاظ على حقوق الملكية والوفاء بالعقود الالكترونية.

2- مشاكل غير تقنية: وتتمثل في ما يلي: [1]

أ- هناك صعوبة لقياس مدى نجاح الإعلانات الالكترونية، وذلك لعدم توفر طرق قياس المعيارية الالكترونية.

ب- ما تزال لدى بعض الحكومات قوانين تمنح أو تقلل من فرص التعاون الدولي.

ج- ضعف ثقة المستهلك في التجارة الالكترونية بالبائع الافتراضي أي الذي لا يملك موقعا فيزيائيا.

د- حاجة المستهلك المستمرة للخصوصية والسرية في عمليات البيع والشراء.

[1]- محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف،" **تجارة الالكترونية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2009م ،ص،40.

ه- ما تزال طرق الخداع على شبكة الانترنت في تسارع مستمر.

المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

إن الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالانترنت لعبت دورا رئيسيا ومهما كوسيط لاستكمال وتنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر، ويتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المنظمات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم.

المطلب الأول: مفهوم الانترنت وأهم أنواع شبكاتها:

تعد الانترنت إحدى أهم إنجازات تكنولوجيا المعلومات في العصر الحديث، بل ربما هي أكثرها قوة لذا أصبح بإمكان أي شخص استخدام تقنيات والأجهزة الالكترونية الحديثة في جمع المعلومات عبر الانترنت، وتسهيل عملية تخاطب العالم بعضه البعض وكيفية تطوير الأعمال التجارية والإدارية.

1- مفهوم الانترنت:

تعتبر شبكة الانترنت شيء فريد وتكنولوجيا مختلفة عن كل ما تم ابتكاره في الماضي من تقنيات الشبكات وهذه السمات الخاصة بالانترنت تكسبها سمة التجارية عالمية ذات مكنون عال جدا.[1]

ومصطلح الانترنت (Internet) هو اختصار لتعبير (INTER national NET work) ويعني" الشبكة العالمية"ومن الجدير ملاحظة أن خطأ شائعا يتمثل في المرادفة بين مصطلحات "الانترنت" و"الشبكة العنكبوتية العالمية" والتي تعني (World- Wide- Web)ومن هنا جاءت عبارة (Www) التي تكتب قبل كل موقع أو قبل كل عنوان لصفحة ويب ما.

- تقدم الانترنت العديد من الخدمات مثل الشبة العنكبوتية العالمية(الويب) وتقنيات التخاطب، والبريد الالكتروني وبروتوكولات نقل الملفات (FTP) وتعني (FilTransfer Protocol)،

تمثل الانترنت اليوم ظاهرة لها تأثيرها الاجتماعي و الثقافي في جميع بقاع العالم وقد أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل العمل والتعليم والتجارة وبروز شكل آخر لمجتمع المعلومات.[2]

2- أنواع شبكات الانترنت:

تحتوي شبكة الانترنت على (04) أنواع وهي كما يلي:

أ- من حيث المدى الجغرافي:

---

[1] - خضر مصباح الطيطي، "**التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية**" ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2008م، ص25.

[2] - مقالة بعنوان،"تعريف الانترنت- هندسة الاتصالات"،مأخوذة من **Www.dbaasco.com/vb/showthread** 2013/ 03/03 11:30، 28.

شبكات المناطق المحلية –LANS) Local Area Network(:

غالبا ما يكون هذا النوع من الشبكات في بناية واحدة أو في بنايات متجاورة وهذا النوع من الشبكات يوفر سرعة كبيرة لنقل المعلومات وكأن المستخدم يتعامل مع جهازه لا مع شبكة نفسها وتتميز أيضا بسهولة تشغيلها وصيانتها وتوفر المعدات اللازمة لها.[1] وعلى العموم فإن الشبكات المحلية تتكون من (04) مكونات أساسية:[2]

* أجهزة الخدمة: وهي أجهزة كمبيوتر تقوم بتنظيم إدارة الشبكة ومركزية المعلومات وأمنها.

* أجهزة محطات العمل: وهي أجهزة يقوم مستعملي الكمبيوتر في الشبكة بأداء عملهم عليهم.

* نظام تشغيل الشبكة: وهو نظام تشغيل صمم خصيصا لذلك، حيث يقوم بإرسال واستقبال المعلومات خلال الشبكة.

* أدوات وبرامج الربط:وهي وسائل مكونة من معدات مع برامجها، صممت لتقوم بتسهيل تنقل المعلومات.

– **شبكات المناطق الواسعة**: WANS (Wide Area Networks)

هذا النوع من الشبكات يكون على نطاق واسع ويغطي مساحة كبيرة جدا كالدول أو القارات، وسرعة نقله للبيانات أقل من سرعة النقل في شبكات LANs والمعدات اللازمة لتشغيلها مرتفعة الثمن بالإضافة إلى صعوبة تشغيلها وصيانتها.

– **شبكات المناطق الإقليمية**: MANs (Métropolitain Area Networks)

هذا النوع من الشبكات غير معروف أو أنه يمكن اعتباره من شبكات LANs وغالبا ما تستخدم لربط شبكات LANs ضمن مدينة واحدة أو ضمن مدينتين متجاورتين أم تقنيات الاتصال يمكن الخلط بين تقنيات أل LANs وأل WANs.

ب– من حيث علاقة الأجهزة مع بعضها البعض:

– شبكات الخادم أو العميل:Server Client:

المراد بهذا النوع من الشبكات هو أن الشبكة تحتوي على جهاز مركزي يقوم بالتحكم في الأجهزة الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر أو يقوم بتقديم خدمات للأجهزة الموجودة على الشبكة وغالبا ما يكون هذا الجهاز ذا مواصفات خاصة أعلى من مواصفات الأجهزة المتعامل معه، ويمكن أن يحتوي هذا

[1]- http://www.dev-point.com/vb/t215202.html 29/03/2013.2:15

[2]– محمد تقرورت، "**واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 31.

النوع من الشبكات على أكثر من جهاز وذلك لتقديم مستوى عالي ومتميز من الخدمات للأجهزة المستفيدة منه، ومن أهم مميزاته ما يلي:

*توفير حماية أعلى للشبكة .

*تسهيل الوصول إلى موارد الشبكة لأنها تكون متمركزة في مكان مركزي.

*القدرة على النسخ الاحتياطي الذي يحمي البيانات من الضياع مع إمكانية جدولة هذه المهمة.

*دعمها لعدد كبير من المستخدمين لذلك فهي مناسبة للشبكات الكبيرة التي ينجز أفرادها أنواع مختلفة من المهام.[1]

.Peer to Peer– شبكات الند للند:

من حيث أن جميع الأجهزة متساوية في Server Clientهذا النوع من الشبكات على عكس شبكات

الحقوق بحيث لا يوجد جهاز مركزي في الشبكة فجميع الأجهزة خادمة أو عملية في نفس الوقت تقدم أو تطلب بيانات ومن أهم مميزاته ما يلي:

* التكلفة المحدودة من أهم المميزات خصوصا إذ لم تراعي الأمن الشبكي فيها.

*سهلة الإعداد والصيانة.

أما أهم عيوبها فهو: عدم دعمها للنمو الشبكي خصوصا إذا ما أردنا استخدامها في الشبكات الكبيرة حيث تظهر فيها العديد من المشاكل.

ج– من حيث طرق التصميم:

ويطلق عليم مصطلح Network Topology طيولوجيا الشبكة ونستطيع تقسيمها إلى ما يلي:

– **الشبكة** Bus Topology: يعتبر هذا النوع أبسط التصميمات للشبكات حيث يتم تبادل **الخطية:**

البيانات عن طريق وسط ناقل رئيسي وتتفرع منه الأجهزة الأخرى بحيث إذا تعطل تتعطل جميع الشبكة كما أنه غير ملائم عند الحاجة إذا توسعة الشبكة بشكل كبير.

هذا النوع من أفضل وأشهر أنواع التصميمات في الشبكات Ring Topology :

–**الشبكة النجمية:** ،الذي توصل جميع أجهزة الشبكة بـــــــه بحيث HUBإذ أنه يعتمد بشكل أساسي على جهاز شبكي يسمى يتم التبادل المعلومات عن طريقه.

[1] – http://www.dev-point.com/vb/t215202.html موقع الكتروني سبق ذكره

: هذا النوع من التصميمات مختلف عن التصميمات الأخرىRing Topology– **الشبكة الحلقية:** إذ أنه لا يحتوي على وسط ناقل رئيسي، بل كل جهاز في الشبكة يعمل كوسط ناقل للبيانات، ومن عيوبه هو أنه في حالة تعطل أحد الأجهزة تتعطل الشبكة بأكملها كما أنه يصعب تحديد الجهاز المتسبب في العطل.

د– أنواع أخرى للشبكات:

– **الانترنت:**هي شبكة عالمية تربط الآلاف من شبكات العالم بمختلف أنواعها من الشبكات، وبدأت فكرة الانترنت كفكرة حكومية عسكرية في أيام الحرب الباردة ثم امتدت لتشتمل القطاع الأكاديمي والتعليمي بعد ذلك إلى القطاع التجاري، والانترنت أكبر دليل عالمي لتطوير الشبكات الذي ما يزال مستمرا.

– **الانترانت:**هي شبكة داخلية تقوم بإنشائها الشركات على اختلاف أحجامها، هذه الشبكة تستعمل بروتوكولات وخدمات الانترنت مثل البريد الالكتروني فلا يستطيع أي شخص من خارج المؤسسة أن يدخل لها ومحتويات هذه الشبكة تحددها الشركة.

– **الاكسترانت:** وهي عبارة عن مجموعة من شبكات الانترنت، وهي توفر الأمن المطلوب داخل الشبكة للتبادل مثل هذه المعلومات الخاصة بالمؤسسات مع بعضها، بوضع بعض الصلاحيات في تبادل هذه المعلومات.

المطلب الثاني: أسباب وسبل اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة التجارة الالكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه ليست هناك أي جهود في إطار ذلك وبالتالي سوف نتطرق إلى مجموعة من الأسباب والسبل لاستخدام التجارة الالكترونية.

1– أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

هناك مجموعة من الأسباب التي نرى أنها تحول دون انتشار هذه التجارة في بلادنا وهي كالتالي:[1]

[1] –مقالة بعنوان،" التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة": مأخوذة من : . http://Lmd-batna.hoox.com 2:10:05/04/2013

أ- الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي نسبة الأمية مرتفعة نوعا ما فالإحصاءات التي تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي،وبالتالي هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس التجارة عن طريق الانترنت، وهذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الالكترونية.

ب- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت، ذلك أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مستمرة في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه، مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت .

ج- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاق اقتصادية أوسع، مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا.

د- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الحديثة.

2- السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

بعد ذكر مجموعة الأسباب التي نرى أنها تعيق تطور استخدام التجارة الالكترونية في البلاد نرى أن نقترح مجموعة من السبل والأساليب التي يمكنها أن تفتح الاقتصاد الجزائري على التجارة وهي كالتالي:[1]

أ- السبل التشريعية:

بناء نظم تشريعية وتنظيمية تحكم التجارة الالكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة، بشكل يجعلها أكثر استجابة للمتطلبات التجارة الالكترونية أو إصدار تشريع مختص ليقوم بتنظيم هذه التجارة من مختلف جوانبها انطلاقا من إنشاء المواقع على شبكات الاتصال الالكتروني وإثباته إلى إجراءات تأمينها ونظم سداد المدفوعات.

ب- السبل التكوينية:

إن اعتماد التجارة الالكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات متخصصة في التكنولوجيا الالكترونية، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه ولهذا يجب أن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال، فتدخل التجارة الالكترونية كتخصص من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي على كل مستويات بالأخص على مستوى التعليم العالي، حيث بإمكان تخصيص فرع التجارة الدولية لتخصص التجارة الالكترونية أو تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق والتجارة بصفة عامة.

[1]- **etudiantdz.net** التجارة الالكترونية: 05/04/2013، 2:30

ج- السبل الاقتصادية:

إن أهم السبل لاعتماد التجارة الالكترونية هو السبل الاقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار اعتماد التجارة الالكترونية وسنعرض أهم هذه السبل في ما يلي:

- خوصصة قطاعات الاتصال وفتح أبواب المنافسة وهذا بغرض تخفيف تكلفة استخدام الانترنت مما يساهم في انتشار الثقافة الالكترونية بما فيها التجارة الالكترونية.

- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستوردة لتتيح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها.

- تحديث أساليب الدفع بإتباع الأساليب الالكترونية وإنشاء الشبكات المصرفية الالكترونية.

د- الأساليب الحمائية:

بما أن المستهلك هو أهم طرف في المعاملات التجارية وثقته تعتبر أساس هذه المعاملات، فإنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الالكترونية.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الالكترونية في الجزائر:

رغم التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الالكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث الحجم والتي يتوقع الخبراء أن تتجاوزها خلال السنوات القادمة في ظل نسب النمو العالية التي تسجلها التجارة الالكترونية، إلا أن الجزائر في المستقبل القريب مقبلة على إصدار قانون خاص بالتجارة الالكترونية، ورغبتها في اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة عبر الانترنت.

1- ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر:

يخطئ الكثير من الناس عندما يعتقدون أن الجزائر لم تعرف لحد الآن أي شكل من أشكال التجارة الالكترونية، فموردوا الانترنت يعتبرون مثالا واضحا لممارسة التجارة الالكترونية في الجزائر، فتزويد المؤسسات والأفراد بالانترنت يدخل في نطاق التجارة الالكترونية التي تعني في أبسط تعريفها" مجموعة التبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة الاتصالات" وليس بالضرورة أن يتم الدفع الكترونيا فحتى لو قام الزبون بدفع ثمن اشتراكاته بالانترنت نقدا أو عبر الشيك فإن ذلك يعد أيضا ضمن معاملات التجارة الالكترونية، وهذا رغم توفر بطاقات الدفع الالكترونية.[1]

[1]- http://www.ingdz.com . 06/04/2013، 10:15

2- البنية التحتية للتجارة الالكترونية:

تعتمد البنية التحتية للتجارة الالكترونية على تنمية البنية الأساسية و المعلوماتية اللازمة لتنمية وذلك عن طريق (03) أعمدة رئيسية وهي:

أ- بنية تحتية قوية: والمقصود هنا هو أن يكون هناك بنية تحتية قوية في مجال تقنية المعلومات ليتمكن الأفراد وأصحاب المشاريع من البدء من استخدام التجارة الالكترونية، وهي تشمل توفير وسائل متعددة وفعالية الاتصال بالشبكة العنكبوتية، وتوفير طرق مختلفة للحماية وتحقق من مصداقية المواقع وغيرها من العوامل.

ب- بوابة الدفع: صحيح أن التجارة الالكترونية ليست محصورة في" البيع والشراء" عن طريق الانترنت وقد يكون لها أهداف ونماذج ربحية مختلفة عن البيع والشراء، ولكن تبقى جزئية الدفع وسهولة توفيرها واستخدامها لصاحب الموقع والمستهلك، محفز كبير جدا للبدء بمشروع التجارة الالكترونية.

ج- نظام العناوين الفيزيائية: ونقصد به الوصول إلى نظام عناوين متطور يقوم على ترقيم كل منشأة، أو بيت برقم فيزيائي محدد ليكون هو العنوان الذي تستقبل عليه البريد والرسائل، نظام العناوين موجود في الكثير من البلدان المتقدمة ولكنه ينقص كثير من الدول العربية، فلا يزال الاعتماد حتى الآن على البريد المركزي واستخدام صندوق البريد للتوصيل.

إن عدم وجود نظام ترقيم فيزيائي يعيق ظهور كثير من خدمات التجارة الالكترونية ويصعب ظهورها، أو في بعض الأحوال قد يجعلها مكلفة وتعتمد على شركات تتطلب مبالغ كبيرة للتوصيل.[1]

3- مستقبل الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده على التجارة الالكترونية:

من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده على التجارة الالكترونية تتمثل في ما يلي:

- فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تعاني من صعوبة دخولها إلى الأسواق العالمية لصغر حجمها وانخفاض مواردها.

- الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية والتكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات اخرج الاقتصاد الجزائري من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية أكبر.

- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن المنتجات الجزائرية تحدد طلبها في السوق العالمي لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.

[1]- مقالة بعنوان ،" الأعمدة الرئيسية للتجارة الالكترونية"، www.ebusweb.com/3 2013/04/07، 19:15.

- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني المختلف.

- إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات وذلك عن طريق شبكة الانترنت والدفع الالكتروني.

- سهولة إيصال المعلومات للمستهلك والوصول إليه، سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

- إعطاء نفس جديد للتجارة الالكترونية الجزائرية خاصة ونحن مقبلون على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

[1] -**etudiantdz.net** . موقع الكتروني سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاقتصاد الرقمي الاقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة و بالأخص على الانترنت، وهو يتعامل مع المعلومات الرقمية ويتسم بالعديد من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي، كالسرعة في الأداء والاستجابة المباشرة وهذا ما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر فعالية وكفاءة.

لقد برز الاقتصاد الرقمي مع النمو وانتشار الانترنت والشبكات المتعددة الخدمات منها الأعمال والتجارة الالكترونية التي لها دور كبير في تنفيذ كل ما يتصل بالعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، كما أن لها أهداف وأهمية بالغة كالاقتصاد في الوقت والتكاليف، ودعمها للاقتصاد الوطني في مجالات الاستيراد والتصدير وغيرها.

شهدت التجارة الالكترونية نموا منذ بدء تطورها إلا أنه لا توجد تقديرات دقيقة حول قيمتها، سواء في ما يتعلق بالقيمة الإجمالية لتلك التجارة أو فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي والقطاعي، فهي جد منتشرة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، كما يتعرض نموها العديد من المشاكل والتحديات منها المشاكل التهرب الضريبي، الازدواج الضريبي والتحديات القانونية والتنظيمية، ولاتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لا بد من العمل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الالكترونية، ورفع القدرات التنافسية للمنتجات العربية وتنشيط مختلف أنماط التجارة الالكترونية وغيرها.

الفصل الثالث:

أثر التهرب الجبائي الرقمي على التجارة الالكترونية

المبحث الأول:الضريبة ودورها على التجارة الالكترونية

المبحث الثاني:المشاكل الجبائية للتجارة الالكترونية

المبحث الثالث:آليات مواجهة التهرب الجبائي الرقمي

تـــمهيد :

يعتبر الاقتصاد الرقمي المحرك الأساسي الذي حول المجتمع إلى مجتمع جديد عرف تطورا تكنولوجيا هائلا الذي يعرفه عالمنا اليوم نتيجة لازدياد معاملات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت التي تعتبر وسيلة لعرض منتجاتها وخدماتها وفرض نفسها على المستوى الدولي، وهذا ما جعل العديد من القضايا الجبائية الحديثة التي أثرت سلبا على الإيرادات والنظم الجبائية لمختلف الدول العاجزة عن مسايرتها، وهذا راجع إلى التحديات التي تفرضها التجارة الالكترونية أمام الإدارة الجبائية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الالكترونية، وهذا ما أحدث قصور في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى حدوث فجوة في التشريع الضريبي الذي تم صياغته وفقا لطبيعة المعاملات التجارية التقليدية، وهذا ما دفع بعض الدول من إعداد قانون للضرائب الالكترونية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى إظهار الآثار والتحديات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الالكترونية ومن هذا الأخير يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي الآثار والمشاكل التي تواجه الضرائب على التجارة الالكترونية؟وما هي الحلول والسبل المقترحة لها؟.

ومن هذا التساؤل يمكن طرح المباحث التالية والتي تصب في جوهر الموضوع:

- المبحث الأول:الضريبة ودورها على التجارة الالكترونية.
- المبحث الثاني:المشاكل الجبائية للتجارة الالكترونية.
- المبحث الثالث:آليات مواجهة التهرب الجبائي الرقمي.

المبحث الأول: الضريبة ودورها على التجارة الالكترونية:

تعتبر جباية الضرائب من أهم الجوانب القانونية التي تترجم تدخل الدولة وهيمنتها على المؤسسات الاقتصادية، لذا فإن اقترانها مع التجارة الالكترونية سيشكل موردا هاما من موارد الدولة، الذي يتميز بالزيادة المستمرة تتناسب وحجم التبادل التجاري الكتروني ونشاطه.

المطلب الأول: الجباية الالكترونية وصعوبة تطبيقها:

إن موضوع الضرائب على لتجارة الالكترونية يطرح تحديا كبيرا أمام الجهات المسئولة عن فحص والتحصيل، نظرا لإسقاط قوانين جباية على التجارة الالكترونية وصعوبة تطبيقها.

1- الجباية الالكترونية:

يمكن القول أن الضريبة الالكترونية هي التي تعني بفرض التعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت.

- والواقع أن موضوع الضريبة ينظر إليه من زاويتين مختلفتين: فهناك من يرى أن الضرائب التي تفرض على الصفقات التي تتم عبر شبكة الانترنت تعد كبحا للنمو التكنولوجي، في حين يرى آخرون أن الإعفاء الضريبي للتجارة الالكترونية يؤدي إلى تقليص إيرادات الخزينة العامة ومنه تختلف آراء الفقهاء والباحثين حول قضية إخفاء أو إعفاء المعاملات التي تتم الكترونيا.[1]

2- صعوبات تطبق الضريبة الالكترونية:

تظهر صعوبة فرض الضرائب الالكترونية من ناحية تتبع واقعة تداول المنتجات عبر الانترنت، وكيفية تحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة ووسائل تجنب الازدواج الضريبي أو تعددها.

أضف إلى ذلك صعوبة تحديد هوية الممول ومعرفة عنوان منشأته وكيانه القانوني، وذلك في ظل سهولة قيام الممول بالتنقل عبر مواقع الويب لممارسة العمليات التجارية الالكترونية دون الحاجة إلى الانتقال إلى بلد المستهلك، ولذلك انقسم الرأي بشأن الضرائب الالكترونية إلى فريقين:[2]

أ- الفريق الأول:يرى إعفاء العمليات التجارية والعقود الالكترونية من الضريبة ولو لفترة محددة راجع لعدة أسباب منها:

[1]- حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، الملتقى الدولي الرابع حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، ص:01

[2] - طارق عبد العال حماد، "**التجارة الالكترونية، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**"، الدار الجامعية، مصر 2003م،ص:679.

- أسباب اقتصادية تتعلق بحداثة العهد بالتجارة الالكترونية وحاجتها إلى وقت كافي لنوها وبيان أثرها على النشاط الاقتصادي لاسيما وأن فرض الضرائب قد يؤدي إلى تعثر تلك التجارة وعدم انتشارها.
- اعتبارات عملية بغرض تلافي الازدواج الضريبي الذي قد يحدث نتيجة فرض الضريبة على العقود الالكترونية.
- أسباب فنية تتعلق بالطبيعة الخاصة لشبكة الانترنت، حيث توجد منتجات معنوية يتم تسليمها من خلال الشبكة مما يصعب معه حصر وتتبع هذه العمليات وفرض ضرائب عليها.
- عدم ملائمة القواعد الضريبية، المعمول بها حاليا في غالبية القوانين الوطنية للتطبيق على العقود الالكترونية .

وينتهي هذا الفريق إلى وجوب التريث في فرض الضريبة على المعاملات الالكترونية إلى حين تحديد النظم القانونية التي تتناسب معها.

ب– الفريق الثاني: يتجه هذا الفريق إلى وجوب إخضاع العقود الالكترونية للضرائب لأسباب تتلخص في ما يلي:

- إن عدم فرض ضرائب على العقود الالكترونية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة، وهو أحد المبادئ الأساسية لعرض الضرائب، حيث سيتم فرض ضرائب على التجارة التقليدية بينما تعفى التجارة الالكترونية من الضرائب.
- إن حصيلة الضرائب على العقود الالكترونية سوف يستخدم في دعم البطالة الناتجة عن التجارة الالكترونية.
- الحد من النمو المتوقع للاقتصاد الخفي الذي يتم دون رقابة حكومية أو ضريبية.[1]

ج–الفريق الثالث:يرى هذا الفريق أنه يجب التفرقة بين الصفقات التي تبرم بين المتعاملين وفق نوعين:

- **النوع الأول:**يتمثل في الصفقات التي يتم فيها الاتفاق بين الطرفين إلكترونيا والتسليم يتم بالطرق التقليدية، هنا تخضع المعاملة الضريبية العادية حسب القواعد العامة المطبقة في هذا الشأن.
- **النوع الثاني:** يتمثل في الصفقات التي تتم الكترونيا بشكل كامل(البرامج، خدمات المعلومات...) وأصحاب هذا الرأي يرون عدم إخضاعها وذلك لـــــــــــــــ:

[1] – رمضان صديق،" **الضرائب على التجارة الالكترونية**"، دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية، القاهرة 2001م،ص:200.

- تشجيع حركة التجارة الالكترونية.
- منع الازدواج الضريبي.
- صعوبة فحص وحصر هذه المعلومات.[1]

المطلب الثاني:المقارنة بين التعاملات التقليدية والتعاملات الالكترونية التي تسيطر على أساليب التجارة:

تختلف نظم وأساليب التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية في بعض الأوجه التي تجعل من الصعب فرض نفس نظم ضبط الحالية:

1- التعاملات التقليدية:

تتمثل أول نقطة تحكم في التجارة التقليدية عند الجمارك منذ دخول السلعة أراضي البلد، حيث يتم أخذ رسوم الجمارك المقررة وفقا لكمية ونوع السلعة ،وتقوم الشركة بعد استلام السلعة بتسجيلها في دفاترها المحاسبية الخاصة ، التي يتم ترحيل حساباتها إلا حساب الأرباح والخسائر ، حيث تقوم الشركة بدفع ضريبة وفقا لذلك في نهاية السنة (ضريبة مباشرة) ،وفي المقابل تقوم بفرض سعر للسلعة أو (المنتجات) يتضمن

ضريبة المبيعات التي تحصلها من المشترين وتوردها إلا الحكومة (ضريبة غير مباشرة) وبالتالي فإن النظام التقليد للسيطرة علا المعاملات التجارية داخليا وخارجيا، يعتمد أساليب متعددة أهمها:

أ- نقاط الدخول والخروج:

يقصد بها فرض رقابة على نقاط الدخول والخروج من خلال الجمارك التي تضمن للدولة السيطرة على المعاملات مع العالم الخارجي عند تصدير أو استيراد سلع مادية.

ب- فرض قيدا لمعاملات التجارية:

تفرض معظم الدول قيد كافة المعاملات التجارية التي تقوم بها مؤسسات الأعمال، وعلى الرغم من اختلاف شروط القيد بالنسبة للمؤسسات الفردية الصغيرة من دولة إلا أخرى ، إلا أن كل الدول العالم تفرض على المؤسسات ذات الحجم المناسب لاقتصادها إمساك دفاتر منتظمة تسجل فيها كافة الوقائع و المعاملات التجارية .

[1] - جلال الشافعي،" **أساليب الفحص الضريبي الحديثة**"،دار النهضة العربية ،القاهرة2000م،ص:170.

ج–حق فحص دفاتر القيد:

تتيح النظم الضريبية لمأموري الضرائب حق فحص دفاتر القيد للمؤسسات والشركات المفروض عليها إمساك الدفاتر المنتظمة كأحد أدوات الضبط والتحقيق الحكومي، ويحقق لمأموري الضرائب فحص أصل كافة بعض القطاعات باستخدام الأوراق الأصلية المنشئة للمعاملة .[1]

د–العقود التجارية والقانون التجاري:

تضمن الدول استيفاء العقود التجارية المكتوبة وبالتالي فقد ألزمت بطريقة غير مباشرة كافة المتعاملين تجاريا أن تتم تعاقداتهم من خلال تحرير عقود مكتوبة لتكون الأصل عند نشوء اختلاف في تنفيذ هذه العقود.

2– التعاملات الالكترونية:

تختلف نظم وأساليب التجارة الإلكترونية في هذا السياق عن الأسلوب التقليدي في بعض الأوجه التي تجعل من الصعب فرض نفس نظم السيطرة الحالية ويتضمن ذلك:

أ–استمرار نقاط الدخول والخروج :

ويتعلق الأمر بدورها في فرض السيطرة على المعاملات الخارجية للمؤسسات والشركات، إلا أن دورها سوف يقتصر على السيطرة على السلع المادية، وسيتقلص دورها في السيطرة على المعاملات في السلع غير المادية كالبرمجيات.

ب– استمرار قيد المعاملات التجارية إلكترونيا :

تتحقق منظومة التجارة الإلكترونية، سواء بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، إمكانية غير مسبوقة لإمساك دفاتر إلكترونية تسجل فيها كل المعاملات التجارية وبصورة منظمة للغاية.

ج–استمرار حق فحص دفاتر القيد الإلكتروني:

تحقق القوانين الحالية استمرار حق فحص دفاتر القيد، إلا أن صورة هذه الدفاتر تختلف في التجارة الإلكترونية كما سيواجه مأموري الضرائب بعدم وجود وثائق أصلية يمكن المراجعة عليها، مما يتطلب وجود آليات جديدة للمراجعة الضريبية تتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية.

[1] – دادان عبد الوهاب، "**الجباية الافتراضية والتجارة الالكترونية، نقاشات، المشاكل والتحديات**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد03، جامعة الجزائر2004م،ص:156.

د–العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني:

سوف تواجه كافة السلطات التشريعية في دول العالم مشاكل تتعلق بإثبات التعاقدات نظرا لطبيعة العقود الإلكترونية التي يتم تحريرها باستخدام نظم وأساليب التوقيع الإلكتروني، وهذا يتطلب إعادة النظر في وسائل الإثبات والتحقيق[1].

المطلب الثالث: دور الضرائب على التجارة الالكترونية :

يلعب النظام الضريبي دور فعال في تحقيق كل من العدالة الضريبية وزيادة حصيلة الموارد السيادية، وهذا من أجل توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات،وتوضيح التحديات التي تثيرها التجارة الالكترونية على النظام الضريبي.

1– فرض الضرائب على التجارة الالكترونية:

إن إخضاع التعاملات الالكترونية إلى ضرائب ذات طبيعة مزدوجة، تؤدي إلى مخاطر المستهلكين بتحويل مشترياتهم إلى الفضاء الالكتروني وهو ما سيعمل على تقليص حصة الدولة من جباية الضرائب،ومن هذا الأخير سوف نشير إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة.

أ– التوجه الأمريكي الألماني:

يتميز هذا التوجه بالبساطة في طبيعته، فحسب تقرير–e Us Framework for global commerce ، يرى هذا الاتجاه أن الجباية على الإنترنت يجب أن تستجيب لثلاثة مبادئ يسهل إعلانها ويصعب تطبيقها وهي كالتالي:

– **مبدأ الحياد** : Neutralité حيث يجب أن لا تعرقل هذه الجباية التجربة الإلكترونية .

– **مبدأ البساطة والشفافية** : Simplicité & Transparence حيث يتعلق الأمر ببساطة النظام الجبائي وعدم غموضه.

– **مبدأ الملائمة** : Compatibilité حيث يجب أن يكون هذا النظام ملائما للأنظمة الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب– التوجه الثاني:

[1] – دادان عبد الوهاب، "**الجباية الافتراضية والتجارة الالكترونية، نقاشات ، المشاكل والتحديات**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:156،158.

يرى هذا الاتجاه أن ظهور تحديات جديدة أمام النظام الضريبي على الإنترنت يجب أن يؤدي إلى إيجاد ضرائب جديدة وقواعد جديدة تختلف عن القواعد الضريبية التقليدية ،حيث تم اقتراح ضرائب جديدة مثل BIT Tax ، ضرائب على الاستهلاك، ضرائب على المبيعات، ضرائب على الدخل .

ج- التوجه الثالث :

ويعد كوسيط بين السابقين، والذي يتضمن احترام التقنيات الضريبية التقليدية مع الأخذ في الحسبان ظاهرة التجارة الإلكترونية، حيث يعني جعل الأعوان الاقتصاديون يتحملون المسؤولية بأنفسهم وهذا بحثهم على احترام القواعد الجبائية[1]

2- العلاقة بين النظام الضريبي والتقدم التكنولوجي:

يمكن توضيح العلاقة بين النظام الضريبي والتقدم التكنولوجي في ثلاثة دعائم رئيسية.[2]

أ- التشريع الضريبي: ويقصد به مجموعة اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المختصة، والخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها وكذلك أحكام المحاكم والقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية.

ب- الإدارة الضريبية: وتضيم الجهات الحكومية (وزارة المالية ومصلحة الضرائب) التي تقوم على تطبيق التشريع الضريبي بأحكامه ونصوصه لتحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة، ومن ثم فإن الإدارة الضريبية هي الجهة المختصة بكل من تنفيذ قوانين الضرائب وتحصيل الموارد العامة للدولة ومتابعة الممولين.

ج- المجتمع الضريبي: وهو المجتمع الخاضع للتشريع الضريبي سواء كان أفراد أو كيانات طبيعية أو اعتبارية.

وفي ظل التطبيقات الناتجة عن ثورة تقنيات الاتصالات والمعلومات، والتي من بينها التجارة الالكترونية،فقد ظهر قصور في العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات، مما يؤثر سلباً على كفاءة الأداء الضريبي،وفي هذا الصدد فإنه يمكن الوقوف على ثلاثة فجوات رئيسية في العلاقة بين كل من مفردات الهيكل الضريبي وتكنولوجيا المعلومات،كما يوضحه الشكل التالي :

---

[1] -**Www.justice-lawhom.com** . 30/04/2013 .10:05

[2] - -رأفت رضوان، وآخرون،" **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية2002 م، العدد02 ،ص:05.

الشكل رقم (3-1): العلاقة بين هيكل النظام الضريبي والتطبيقات تكنولوجيا المعلومات:

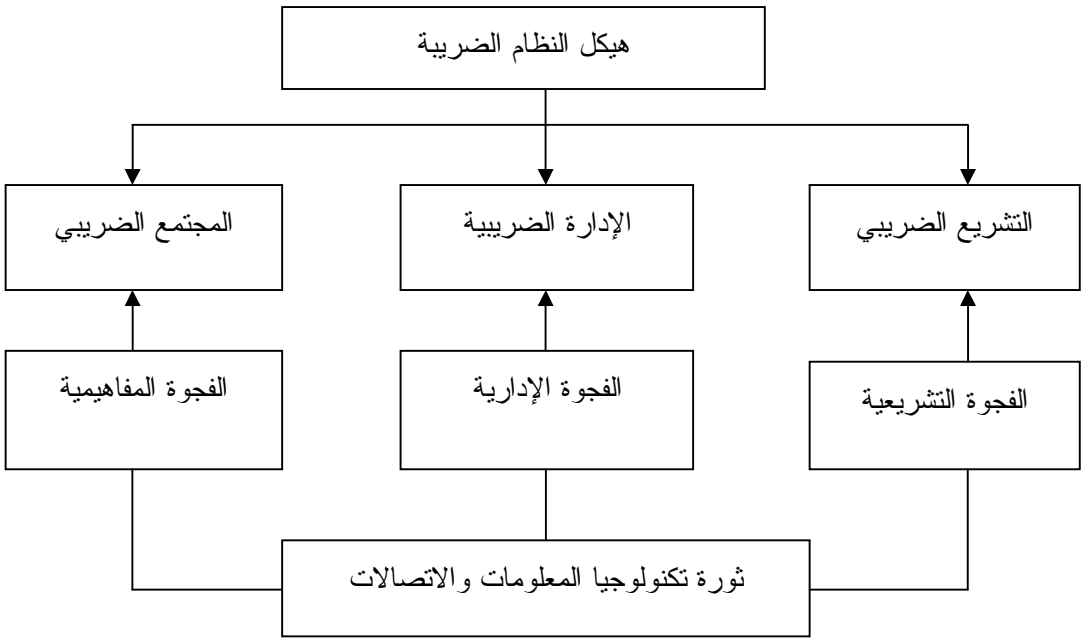

المصدر: رأفت رضوان، وآخرون،" **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**"،مرجع سبق ذكره،ص:06.

- يواجه "التشريع الضريبي" الذي تم صياغته وفقا لطبيعة التعاملات التجارية التقليدية، قصورا في معالجة التعاملات التجارية الالكترونية، مما أدى إلى ظهور "الفجوة التشريعية" ، برغم من قيام بعض الدول بالإعلان على برنامجها القومي للتجارة الالكترونية، إلا أن ذلك لم يتواكب مع الإعلان عن بدء الإصلاحات التشريعية اللازمة، وعليه فإنه يتوجب على تلك الدول تقييم القوانين والنظم التشريعية السائدة، وإجراء التعديلات الضرورية أو صياغة تشريعات جديدة تتوافق وطبيعة التعاملات التجارية الالكترونية.

- أما "الإدارة الضريبية" تختص بتنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي، وبذلك يصبح لزاما عليها استخدام الابتكارات التقنية اللازمة لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي ، ولكن الإدارة الضريبية لازالت تعاني قصورا في أداء مهامها، من حصر وفحص وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها، فلم تشهد إدارة الضريبة تطورا في أساليب ونظم العمل المستخدمة للقيام بمهامها أي توجد هناك"فجوة إدارية".[1]

[1] - رأفت رضوان، وآخرون،" **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**"،مرجع سبق ذكره،ص:06.

– أما "المجتمع الضريبي" فهو يعاني من وجود "فجوة مفاهيمية"، فعلى الرغم من تطور حجم التعاملات التجارية الالكترونية ، إلا أنه لازال هناك قصورا في فهم المفاهيم والمفردات الخاصة بها، وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية ولعل أوضح مثال على هذه الفجوة تحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية، فقد يقوم الممول بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الانترنت وتصبح في هذه الحالة"منتجات رقمية " وقد يقوم بطباعتها وبذلك تصبح "منتجا ماديا" .

3– الحدود العامة للمشكلة المتعلقة بفرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية:

ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أ– التجارة الالكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري، وهذا يعني احتمال عدم الكشف على مصدر النشاط.

ب– وتثير مشكلة النظام القانوني المختص بالعلاقات والالتزامات الضريبية.

ج– التجارة الالكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيع.

د– فرض الضرائب على هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع والتعاون وتنسيق إقليميا ودوليا.

المبحث الثاني:المشاكل الجبائية للتجارة الالكترونية:

تثير التجارة الالكترونية العديد من التحديات أمام الأنظمة الضريبية التقليدية حيث يلاحظ أن الكثير من المبادئ تحتاج إلى التطوير لكي تستطيع التغلب على المشاكل الضريبية للتجارة الالكترونية.

المطلب الأول:مشاكل الحصر والتهرب الضريبي للتجارة الالكترونية:

إن نطاق تطبيق ضرائب التجارة الالكترونية ما زال غامضا نظرا لأن تلك التجارة غير ملموسة وبالتالي لا توجد ثمة قواعد ضريبية ورسوم عليها.

1– مشاكل الحصر(تحديد المجتمع الضريبي للتجارة الالكترونية):

تبرز هذه المشكلة بسبب أن جزء كبيرا من التجارة الالكترونية يعتبر غير منظور، لأن مفهوم التجارة

[1] – عزوز علي وآخرون، "**إشكالية جباية المعاملات في التجارة الالكترونية**"،ورقة في إطار ملتقى دولي حول ،اقتصاد المعرفة،جامعة الشلف، ص:05.

الالكترونية متعددة الأبعاد و وتأخذ التجارة الالكترونية أشكالا ومستويات عديدة حيث تتم بين المؤسسات التجارية بعضها ببعض ، أو بين المؤسسة التجارية والمستهلكين أو بين المؤسسات التجارية والحكومية وذلك قد يكون داخل الدولة أو بين الدول أو قد تتم بين دولتين أجنبيتين من خلال وسيط محلي وقد تتمثل في استثمارات إدارية أو قانونية أو محاسبية أو ضريبية أو هندسية[1].

2- مشاكل التهرب الضريبي والتجارة الالكترونية:

قد تكون التجارة الالكترونية منظورة بمعنى أن هذه التجارة تتم بين شخص أو منشأة داخل الدولة وشخص أو منشأة أخرى خارج الدولة، ومن ثم يترتب عليها خروج أو دخول السلع و المنتجات عبر المنافذ الجمركية للدولة، وعليه يمكن الحد من حالات التهرب على هذا النوع من الضرائب أو تقليلها لأدنى حد ممكن، وقد تكون التجارة الالكترونية غير منظورة، وهي التي تتم عن طريق وسيط داخل الدولة، كما تعتبر الاستثمارات المهنية من التجارة غير منظورة التي تتم عبر الانترنت سواء كانت هذه الاستثمارات محاسبية أو ضريبية أو قانونية أو إدارية أو هندسية أو حتى طبية،وهذا النوع من الاستثمارات قد يترتب عليه دخول عالية لأصحاب المهن الحرة داخل الدولة، إذ قاموا بتأدية عملهم بكفاءة المطلوبة على المستوى الدولي.[2]

المطلب الثاني: مشكلة الازدواج الضريبي والسيادة الضريبية للدولة:

إن الدولة لها الحق في فرض مبدأ السيادة الضريبية على الأشخاص أو الأموال التي تدفع داخل حدودها الإقليمية.

1- مشكلة الازدواج الضريبي:

استخدمت بعض الدول فكرة المنشأة الدائمة لتحديد السيادة الضريبية بين الدول بحيث يكون من حق الدولة التي يعمل فيها المكلف من خلال الوجود مادي أو عن طريق ممثل له أن تفرض الضريبة على الدخل

المحقق نتيجة مزاولة النشاط عن طريق هذا الكيان،ونظرا لأن هذا المبدأ أضحى مهددا مع ظهور التجارة الالكترونية حيث صار في الإمكان ممارسة المنشأة لنشاطها دون الحاجة لوجود كيان مادي أو ممثل مقيم

[1] – سهاد كشكول عبد، "**أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18 العدد68،ص:469.

[2] – حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:05.

لمقدم السلعة أو الخدمة في دولة مصدر الدخل مما يعني فشل فكرة المنشأة الدائمة في حصر الكثير من صور المعاملات والصفقات التي تتم على نطاق محلي أو دولي.

أدى هذا الوضع إلى أن كل دولة تحاول الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق التجارة الدولية وتعطي لنفسها الحق في فرض الضرائب مما يؤدي إلى حدوث ازدواج على الصفقة الواحدة ،لأن دولة مصدر الدخل ترى أن لها الحق في فرض الضريبة على الدخل، في حين ترى دولة الموطن(موطن الشركة) أن لها حق فرض الضريبة، مما يعني أن الصفقة الواحدة قد تفرض عليها الضريبة من دولة مصدر الدخل ومن دولة الموطن مما يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة الالكترونية[1].

2- مشكلة السيادة الضريبية للدولة:

تفرض السيادة الضريبية للدولة في إطار مبدأ إقليمية الضريبة وعالمية الإيراد،ويثار التساؤل هنا كيف تحدد الدولة سيادتها الضريبية على المعاملات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية، خاصة وأن هذه المعاملات تمثل الصعوبة الأساسية لها، نظرا لأنها قد تمثل معاملات غير منظورة وقد يكون أحد أطرافها(صفقة داخل الدولة)، وقد يكون طرفاها داخل الدولة وقد لا يكونان داخل الدولة، إلا أنه عادة ما يتم تطبيق أحد المبدأين التاليين:

أ- مبدأ الإقليمية: وفقا لهذا المبدأ يجب أن يحقق الدخل من مصدر داخل الدولة التي يقيم فيها المستفيد، سواء تم ذلك عن طريق وجود مادي للمشروع في هذه الدولة(منشأة دائمة) أو وكيل له سلطة إبرام العقود و قد تتحقق في الصفقة التي تبرم عن طريق الانترنت هذه العناصر أو بعضها، أو قد لا يتحقق عندما يكون للمكلف منشأة مادية أو يكون وكيل مفوضا ومن ثم لا تثور مشكلة من ناحية المبدأ وقد لا يتحقق أحد هذه العناصر عندما يقيم المشروع في الخارج، وقد لا يكون له وجود مادي في الدولة الأخرى فلا تستطيع الدولة أن تطالب بالضريبة على الدخل الذي يتحقق من مصادر خارج دولتها، وهذا يعني تعرض معظم الدول النامية لخسائر الضريبة نتيجة تطبيق هذا المبدأ في حالة الصفقات الانترنت لأن معظم هذه الدول تطبيق مبدأ الإقليمية.

ب- مبدأ عالمية الإيراد: بالنسبة لهذا المبدأ فإن القواعد التقليدية تتطلب لفرض الضريبة أن يكون المكلف مقيما في هذه الدولة، أو أن يتمتع بجنسيتها، ولن يمنع تطبيق هذا المبدأ من إمكانية التهرب الضريبي عن طريق إبرام صفقات الانترنت.

[1]- سهاد كشكول عبد، "**أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب**"، مرجع سبق ذكره،ص:470.

مع ذلك فإن وطأة الآثار والتي تترتب على إبرام الصفقة عبر الانترنت تكون أقل عند تطبيق مبدأ عالمية الإيراد ومنه عن تطبيق مبدأ الإقليمية، لكن يثار التساؤل عن مدى إمكانية الدول النامية من تطبيق مبدأ عالمية الإيراد، إذ لا بد أن يكون لدى الدول النامية إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة، وتستخدم قاعدة بيانات حديثة ومتطورة، وتملك من مهارات الفنية والإدارية مما يجعلها قادرة على التعامل مع الأنشطة الدولية ولعل افتقار الكثير من الدول لهذه المقومات يفسر تفضيلها لمبدأ إقليمية الضريبة.[1]

3- العدالة الضريبية:

مع تزايد اختلاف مستويات الضرائب بين دول العالم، وفي إطار مرونة الحركة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ ظهور اختلال في تحقيق العدالة الضريبية المبنية على أساس تكنولوجي فعلى سبيل المثال قد يتمكن المديرون والعلماء من نقل أعمالهم إلى المناطق ذات المعدلات الضريبية الأقل بينما سيبقى العامل العادي غير قادر على تحقيق ذلك، وفي المستقبل القريب سيكون من الصعب فرض ضريبة على المنشآت أو الأفراد ذوي المكاسب المرتفعة بمعدلات كبيرة لأن لهذه المنشآت والأفراد مرونة في التنقل

مما يمكنها من نقل نشاطها إلى دول أقل في أعبائها الضريبية و وبالتالي فإن العامل الماهر سوف يتحمل عبئا ضريبيا أعلى.[2]

المطلب الثالث: مشكلة المسوغ القانوني لضرائب تجارة الالكترونية وصعوبة تتبع المعاملات التي تتم عبرها:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مشكلة المسوغ القانوني للضرائب والصعوبات التي تتم على التعاملات الالكترونية.

1- مشكلة المسوغ القانوني لضرائب تجارة الالكترونية:

عند تطبيق قوانين الضرائب الحالية يجب ملاحظة أن الضرائب مصدر دخل مهم للدولة تقوم من خلاله بتنفيذ سياستها وخططها وتنفيذ برامجها وتقديم الخدمات داخل نطاق الدولة،إذ تستفيد الشركات من هذه الخدمات، و بذلك تفهم أنها تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة فلا بد عليها أن تدفع جزء

[1] – حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص:6،7.

[2] – سهاد كشكول عبد، "**أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب**"، مرجع سبق ذكره،ص: 469.

من أرباحها للدولة كضرائب مقابل ما تحصل عليه من خدمات،أما في حالة الشركات التي تمارس التجارة الالكترونية وتعمل عبر الانترنت، فالأمر يختلف فهي لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة، لذا تسعى إلى تخلص من هذه الضريبة وقد لا تجد مبررا نهائيا لدفعها فمن الضروري البحث عن بديل للضرائب التقليدية يميز بين الشركات التي تقدم سلعا مادية،وتلك التي تقدم سلعا غير مادية.

2- صعوبة تتبع المعاملات التي تتم عبر التجارة الالكترونية:

إذا كانت أنظمة الضرائب الحالية تتيح للحكومات تتبع أنشطة الشركات المختلفة ومراجعتها من خلال نقاط التحكم مثل الجمارك، القوانين، التشريعات القائمة، بصورة تضمن لها الحصول على الرسوم والضرائب المقررة بموجب هذه القوانين والتشريعات، فمن الملاحظ أن هذه القوانين تعاني من قصور في تتبع أنشطة الشركات في مجال التجارة الالكترونية، وعليه يصعب إمكانية فرض الضرائب والرسوم عليها ومن أجل حل هذه المشاكل في التجارة الالكترونية لا بد من توفر تعاون دولي في هذا المجال.[1]

- بالإضافة إلى ما سبق توجد العديد من المشاكل الضريبية للتجارة الالكترونية نذكر منها:

- ضعف الإلمام بالتطورات التكنولوجية الكبيرة التي طرأت على تنفيذ العمليات التجارية عبر شبكات الانترنت أو التجارة الالكترونية من طرف الإدارة الضريبية.
- قصور في التعاون الدولي والاتفاقات الدولية لمواجهة التجارة الالكترونية.
- عدم وضوح الرؤية حتى الآن لمشاكل ضريبة تجارة الالكترونية من حيث المشاكل الفنية والتحصيل والتبادل الالكتروني.
- قصور التشريع حيث لا يوجد تشريع الآن ينظم الموقف الضريبي في ظل انتشار التجارة الالكترونية.
- عدم وجود أدلة إثبات عصرية للمراجعة والتحقق، سواء للمحاسب القانوني أو في حالة حدوث خلاف بين المتعاملين بالتجارة أو المكلفين مع مصلحة الضرائب.
- عدم توفير أية معايير محاسبية دولية أو محلية لتنظيم العمليات التي تتم عبر الانترنت.[2]
- مشكلة تحديد المكلف والملتزم بسداد الضريبة خاصة وأن كانت الصفقة تتم الكترونيا.
- صعوبة فحص المستندات الالكترونية التي تعتبر في واقع الأمر كأثر للصفقة التي تمت بين المتعاملين.

[1] - علي محمد الشرياني، "**الأعمال الالكترونية و العولمة**"،دار الحكمة،الرياض2008م،ص ص: 194.

[2] - حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:07.

- سهولة تغيير وإخفاء البيانات في السجلات الالكترونية وبالتالي يصعب من مهمة الفاحص الضريبي.[1]

المبحث الثالث:آليات مواجهة التهرب الجبائي الرقمي

يمكن الوقوف على عدد من الحلول المقترحة للمعاملة الضريبية للتعاملات التجارية الالكترونية،من أجل الحد من ظاهرة التهرب الجبائي الرقمي.

المطلب الأول: التأسيس الضريبي:

ظهرت العديد من الأفكار تتضمن تأسيس مجموعة من الرسوم يمكن تطبيقها على التجارة الالكترونية وهذا من خلال طرق مختلفة.

1- فرض ضريبة على الشركات التي تقدم خدمة الانترنت:

مضمون هذه الفكرة هو أن تقوم هذه الشركات بإعداد محاسبة لعملائها تشمل المعاملات التي قاموا بها عبر الانترنت، إذ يتم فرض الضريبة على قيمة الصفقات المبرمة، ثم تقوم هذه الشركات بدفعها لخزينة الدولة، على غرار ما يتم بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وهذا معناه أن تؤدي هذه الشركة دور المكلف القانوني في نظر إدارة الضرائب.

من الانتقادات التي وجهة لهذه الضريبة، هي الطرق التي تستعمل لتتبع المعاملات الالكترونية للعملاء التي تتنافى مع القوانين، التي تضمن سرية المعاملات بالإضافة إلى أن فرض الضريبة سيؤدي إلى زيادة الأعباء الجبائية التي يتحملها المستهلكون،الأمر الذي يعيق تطور التكنولوجيا الجديدة للإعلام.

2- فرض الرسم على البريد الالكتروني:

في إطار تجسيد هذا الرسم صدر تقرير عن هيئة الأمم المتحدة يقترح إنشاء ضريبة على البريد الالكتروني بهدف إيجاد نوع من التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وتنطلق هذه الفكرة من المعاينة التي خلصت إلى أن استعمال الانترنت محصور في فئة تمثل الأقلية وتتواجد بشكل أساسي في البلدان المتقدمة ، ويقترح هذا التقرير معدل متواضع لهذا الرسم لا يتعدى0.01دولار على كل مئة رسالة مرسلة عن طريق البريد الالكتروني، وتستعمل إيراداته لتمويل عمليات الربط بشبكات الانترنت في البلدان الفقيرة.[2]

[1] – طارق عبد العال حماد، "**التجارة الالكترونية، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:696.

[2] – علي محمد الشرياني،"**الأعمال الالكترونية و العولمة**"، مرجع سبق ذكره،ص:195.

3- فرض رسم على وحدات التعداد الالكتروني:(TAXE SUR LES BITS)

ويتم تحصيلها على أساس كمية البيتسBits الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها، ويتطلب ذلك وجود معدات ذات مواصفات، خاصة في الأجهزة المختلفة التي تقوم بنقل المعلومات[1]، وهي تعتبر البديل الأفضل لانتقال السلع والخدمات غير المادية التي تنتقل الكترونيا وقد وجهت لهذه الفكرة العديد من الانتقادات حيث أن فرض هذه الضريبة ستنطوي عليها لعديد من المشاكل:

- الازدواج الضريبي حيث أن المستهلك سوف يقوم بدفع ضريبة القيمة المضافة عند شرائه الأجهزة الالكترونية المختلفة التي يستخدمها في عملية التبادل ونقل المعلومات.
- انخفاض نمو الانترنت وما يترتب عليه من انخفاض في الأنشطة والأعمال المتوقع انبثاقها عن هذه الصناعة الجديدة التي تستوعب العديد من العمالة، وبالتالي فإن العديد من الفرص التي من شأنها تدعيم ودفع هذه الصناعة سوف تفقد الحافز الدافع لها للبدء أو الاستمرار، حيث أنها سوف تواجه بالعديد من الأعباء.
- إن تتبع تدفق البيانات ورصدها بهدف فرض الضريبة عليها يعد نوعا من أنواع الاعتداء على الخصوصية.
- ينطوي على هذا النظام الجديد العديد من التكاليف والتعقيدات التي قد تؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل التي قد تزيد نفقات إصلاحها عن الإيرادات المتوقع تولدها عن هذا النظام.[2]
- الضريبة على الوحدات الرقمية يمكن أن تفرض على حجم كبير من المعاملات بسعر أكبر مما تفرض على معلومات أقل حجما رغم أن المعلومات ذات الحجم الكبير منخفضة في القيمة والأهمية من المعلومات ذات الحجم الأقل.
- لا يتلاءم فرض هذه الضريبة مع التجارة الالكترونية لأنها لا زالت ناشئة في مرحلة النمو إذ تحتاج إلى تشجيع وحوافز الضريبية، وعليه يمكن أن يؤدي فرض الضريبة المقترحة إلى إعاقة هذا النمو وتقليل استخدام التجارة الالكترونية.
- صعوبة تقدير هذه الضريبة مالم تفرض على نطاق عالمي، إذ من الممكن أن تتحول الشركات التي تعمل في التجارة الالكترونية إلى الدول التي لا تفرض هذه الضريبة للتهرب أو التجنب من أداء الضريبة[3]

---

[1] – خالد ممدوح إبراهيم، "**إبرام العقد الالكتروني**"،مرجع سبق ذكره،ص:478.

[2] – رأفت رضوان، وآخرون،" **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**"،مرجع سبق ذكره،ص:15.

[3] – علي محمد الشرياني، "**الأعمال الالكترونية و العولمة**"، مرجع سبق ذكره،ص: 150.

المطلب الثاني: تعديل القواعد الجبائية التقليدية:

إن الرسوم المقترحة على التجارة الالكترونية لم تلقى الإجماع بعد، سواء على مستوى المحلي للبلدان التي عرفت فيها التجارة الالكترونية توسعا كبيرا، أو على المستوى الدولي بسبب القيود التي سوف تترتب عنها إضافة إلى عدم توفر الضر وف الملائمة سواء التكنولوجية أو تلك المرتبطة بمستوى التنمية السائدة في البلدان النامية ، أو حتى تلك الشروط الواجب توفرها لضمان تجنب ما يترتب عن هذه الرسوم من صعوبات تعيق المنافسة.

وضمن هذه الرؤية ظهر اتجاه يدعو إلى ضرورة تعديل الأنظمة الجبائية التقليدية وعصرتنها بما يلاءم ظروف المعاملات التجارية الالكترونية، وهذا التعديل يجب أن يمس عدة جوانب: [1]

1- تعديل المفاهيم الجبائية:

نظرا لمستوى التطور التكنولوجي الكبير والذي يشمل جميع الميادين وعلى الخصوص ميدان الاتصالات الذي خلق ظروف جديدة لم تكن موجودة في السابق، الأمر الذي يحتم على النظام الجبائي أن يكيف قواعده مع ما أفرزه التقدم التكنولوجي، وذلك على مستوى القواعد والمبادئ التالية:

أ- مفهوم مبدأ الإقليمية:

يعني هذا المبدأ أن النشاطات الاقتصادية الممارسة فوق إقليم الدولة يخول لها ممارسة السيادة الضريبية عليه، وذلك بفرض ضرائب على هذه النشاطات، لكن بظهور شكل جديد للنشاط التجاري والمتمثل في التجارة الالكترونية القائم على التواجد الصوري للكيانات الطبيعية والمعنوية جعلت هذا المبدأ قاصرا، وعليه يتعين توسيع مفهوم هذا المبدأ ليشمل النشاط التجاري الذي يتم عبر شبكات الاتصال الدولية التي تتقيد بحيز جغرافي معين.

ب- مفهوم مبدأ العدالة:

تعد العدالة الضريبية من القواعد الأساسية للضريبة، لذا حاولت جميع الأنظمة الضريبية الأخذ بها وتبنيها عند سن وتشريع الضرائب، غير أن ظهور التجارة الالكترونية التي لا تعتمد على التوطن في أي رقعة جغرافية لممارستها يتطلب تثبيت البعد العالمي لهذا النشاط من اجل ضمان عدم حدوث إختلالات في أسعار السلع والخدمات، ويقصد بهذا اتساع مفهوم العدالة على المستوى العالمي إضافة إلى اتساع مفهوم السلع والخدمات من صورتها المادية إلى صورتها الرقمية، مثل الصور الفوتوغرافية التي يمكن أن تسلم في شكل أوراق أو في شكل ملف رقمي.

[1] - حراق مصباح، **المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**، مرجع سبق ذكره،ص ص:10،11.

ج- مفهوم السلع والخدمات:

حيث أنه في إطار تزايد وتنامي السلع المادية وتحول بعض هذه السلع إلى خدمات ، فإن هذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة الصياغة بما لا يفرق بين نشاط تجاري وآخر بناءا على نوع السلعة المتداولة ، حيث يمكن تغيير أشكال بعض السلع من الصورة المادية إلى الصورة الإلكترونية (الصورة الفوتوغرافية عند تسليمها كصورة ورقية أو عند تسليمها كملف رقمي).[1]

2- التعديل التشريعي:

إن نمو وتطور التجارة الالكترونية على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي يتطلب قواعد قانونية، خاص تنظيم التعاملات التجارية بواسطة التجارة الالكترونية، ويجب أن تتصف هذه القواعد القانونية بمرونة كبيرة، بحيث يتكيف مع التطورات السريعة للجانب التكنولوجي،[2] وذلك من خلال العناصر التالية:

أ- إقرار التوقيعات الإلكترونية :

حيث أن نظم التجارة الإلكترونية الحالية وما تشهده من تطور تجعل التوقيعات الإلكترونية أكثر صعوبة في التزوير من النظم الورقية ، مما يتطلب وجود آليات تشريعية تقر هذه التوقيعات الإلكترونية.

ب- التعاقدات الإلكترونية :

هي الأخرى بضمان درجات سرية مناسبة ، فإنها يمكن أن تصل إلى درجة عالية من إثبات الحق ، وبالتالي فإنها يمكن أن تكون مرجعية كاملة دون الحاجة لأي إثباتات أخرى وبتكامل هذه العقود الإلكترونية مع حق التحقق الإلكتروني ، فإنه يمكن مراجعة العقود فورا بما يجعل لهذه العقود حجية أعلى من العقود الورقية.

ج- التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية بوصفها أحد الموارد المطلوبة حمايتها ، ويشتمل ذلك كلمة السر مثلا ، وكذلك قواعد البيانات والبحث فيها بوصفها مرجعية يعتمد عليها[3].

د- تطوير المنظومة القانونية بما يسمح بإجراءات" وضع العقود عن بعد".

ه- تقصير فترات التقاضي، إذ أن طول فترات التقاضي هو أحد مشاكل التي تؤثر سلبا على إمكانية تبني التجارة الالكترونية.

---

[1] - عزوز علي وآخرون، "**إشكالية جباية المعاملات في التجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:09.

[2] - حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص: 11.

[3] - عزوز علي وآخرون، "**إشكالية جباية المعاملات في التجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:10.

ي- إقرار ضمانات لحماية المستهلك إذ تمثل حماية المستهلك أحد مشاكل الرئيسية في التجارة الالكترونية والتي تؤثر على أداء قطاعات الأعمال.

3- تعديل الرقابة الجبائية:

تعتمد المراقبة الجبائية على قيام أعوان الإدارة الجبائية لمراقبة ومراجعة مختلف الوثائق المحاسبية والدفاتر التجارية والميزانيات، بغية التحقق من صحة المعلومات والتصريحات التي أدلى بها المكلف بالضريبة، وبالتحول إلى أسلوب القيد الإلكتروني والعقود الالكترونية يجب توسيع مجال الرقابة والمراجعة الجبائية،ليمتد إلى مختلف مسائل التعاقد الالكتروني وهو ما يؤدي إلى ضرورة إدخال مفهوم التحقيق الالكتروني الذي يسعى إلى التحقق من العقود المبرمة من خلال الرسائل الالكترونية بين الشركة موضوع الرقابة الجبائية والشركات التي تعاملت معها شراء وبيعا، مع ضرورة تغيير النظم المحاسبية لتشمل طرق مراجعة ومحاسبة الأعمال التجارية الالكترونية.[1]

والجدول التالي يوضح تعديل الأنظمة الجبائية التقليدية وعصرتنها وفق المعاملات الالكترونية:

الجدول رقم(3-1): تعديل الأنظمة الجبائية التقليدية وعصرتنها وفق المعاملات الالكترونية:

التعديلات	أهداف النظام الضريبي على المعاملات الالكترونية
تعديل المفاهيم الجبائية	- مفهوم الإقليمية. - مفهوم العدالة. - مفهوم السلع والخدمات.
التعديل التشريعي	- إقرار التوقيعات الالكترونية. - التعاقدات الالكترونية. - التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية. - تطوير المنظومة القانونية. - تقصير فترات التقاضي . - إقرار الضمانات الحماية المستهلك.
تعديل الرقابة الجبائية	- مراجعة الوثائق والعقود الالكترونية. - حق التحقق الالكتروني.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

[1] - حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:12.

المطلب الثالث: تعديل المناخ العام للتجارة الالكترونية:

لا يمكن التكلم عن جباية التجارة الالكترونية بدون توفير المناخ العام والضروري لتطوير التجارة الالكترونية، وهي محصلة لمجموع من العناصر يمكن ذكرها في ما يلي:[1]

- التحول إلى مفهوم الإدارة الالكترونية وذلك عن طريق عصرنه الإدارة الضريبية وجعلها تلم بأبعاد التحول التكنولوجي.
- تطوير البنية الأساسية للتجارة الالكترونية كتطوير الاتصالات والخدمات المرتبطة بها.
- تطوير التعاون الدولي في المجال الضريبي من خلال تطوير الاتفاقيات الدولية.
- إصدار قوانين تعمل على تأمين وخصوصية المعلومات.
- تشجيع المكلف بالضريبة على تقديم اقتراحات والتصريحات إلكترونيا.
- تطوير مواقع الإدارة الضريبية لتتجاوز الدور الإعلامي إلى تقديم خدمات أخرى أكثر تطورا.
- ضرورة إحداث معايير محاسبية متعلقة بالتجارة الالكترونية، تتيح الفرصة للباحثين لمواصلة البحث حول موضوع التجارة الالكترونية، وبالتالي اقتراح العديد من المعالجات المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- خلق تعاملات تجارية الكترونية آمنة وفق معايير مقبولة عالميا، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا وفرت البنوك بالتعاون مع شركات بطاقات الائتمان، وبطاقات الدفع الالكتروني الأخرى لخدمات دفع الكترونية آمنة، بحيث تمكن الشركات من إدارة حساباتها عبر الانترنت، وتمكين مشتر بضائع هذه الشركات من تسديد ثمنها على حسابات الشركة عبر شبكة الانترنت مباشرة، وهذا يتطلب مستوى عال من الثقة.

[1] – حراق مصباح، "**المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**"، مرجع سبق ذكره،ص:13.

خلاصة الفصل:

إن موضوع فرض الضرائب على التجارة الالكترونية من المواضيع المهمة التي تواجه تحديا أمام التطور التكنولوجي في ظل الإطارات الجبائية التي تتعلق بالمعاملات الضريبية والتحصيل الجبائي، وهذا لأن النظام الضريبي لم يتكيف وفقا للمستجدات التكنولوجية التي قد تؤثر على مبادئ الأساسية للضريبية وهي العدالة والفعالية والبساطة وكذلك عدم الازدواج الضريبي والتي تقف على ثلاثة فجوات رئيسية بين مفردات الهيكل وتكنولوجيا المعلومات، والتي تفرض العديد من التحديات في مجال المعاملة الضريبية للتعاملات التي تتم عبر شبكات الاتصالات، وعدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات التجارية الالكترونية للضريبة، لأن السياسة الجبائية على الانترنت لا بد أن تكون موحدة لكي لا تكون هناك منافسة جبائية بين مختلف الدول من أجل توفير البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة للنظام الضريبي.

خـــــاتـــــمـــــــة

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في مختلف مجالات الاتصال التي أدت إلى ظهور التجارة الالكترونية وتعميم استعمالها في جميع القطاعات، وهي بدورها أدت إلى ظهور الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر الركيزة الأساسية للتبادل التجاري في الدول المتقدمة الأمر الذي فرض على دول الوطن العربي مواكبة هذه النقلة النوعية التي تتماشى مع النظام الجبائي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد مس الاقتصاد الرقمي العديد من الجوانب التجارية وكذا النظام الضريبي، حيث أصبح هذا الأخير مسعى الكثير من الدول والشغل الشاغل لها، وذلك من خلال زيادة وتيرة التعاملات الالكترونية وافتقار غالبية الدول النامية للبنية الأساسية للتحكم في مثل هذه المعاملات الرقمية وكذا القواعد و الإجراءات الجبائية، من أجل تحديد الوعاء والتحصيل الفعلي لها ،وبرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال بهدف إيجاد الحلول ولو مؤقتة لهذه المشكلة إلا أن النظام الضريبي مازال قضية لم تستعمل بصورة نهائية على التجارة الالكترونية، وعليه فإنه يجب وضع حلول تعمل على رفع الإدارة الضريبية وتجهيزها بوسائل حديثة، وتعديل الاقتصاد الصناعي من أجل مواكبة التطور وتطبيق المبادئ الأساسية للضريبة على الاقتصاد الجديد وكذلك التعاملات الالكترونية من أجل سد العديد من الفجوات وتشجيع الاقتصاد الرقمي، من أجل تنامي حجم التجارة الالكترونية وتوفير البنية التكنولوجية التحتية و التنظيمات و التشريعات المتعلقة بتطبيقها على النظام الضريبي.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد دراستنا لهذا الموضوع قمنا باختبار صحة فرضياته كما يلي:

قبول الفرضية الأولى:

تعتبر الضريبة المصدر الأصلي والدائم في تغطية النفقات العامة للدولة، كما أنها تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي واستمراره.

قبول الفرضية الثانية:

يعتمد الاقتصاد الرقمي على وسائل الاتصال الحديثة و بالأخص على الانترنت التي جعلته يتميز عن الاقتصاد التقليدي (الصناعي) في السرعة و الأداء و الاستجابة المباشرة و انخفاض التكلفة و غيرها. برز نتيجة نمو و انتشار الانترنت و الشبكات بمختلف أنواعها التي لها دور في إحداث تغييرات على العمليات المالية و غيرها.

قبول الفرضية الثالثة:

شهدت التجارة الالكترونية نموا متسارعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، وهذا ما جعلها تتعرض للعديد من المشاكل القانونية والاقتصادية وكذلك مشاكل التهرب الضريبي، لذا فهي تحتاج إلى جهود وحلول دولية لمواجهة هذه المشاكل والقضاء عليها.

نتائج البحث:

إن هذه الدراسة ألمت بمجموعة من النتائج نذكرها في ما يلي:

- الجباية هي أداة أساسية وفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، لأنها تلعب دورا مهما في تحسين النظام الجبائي بطريقة تتماشى مع التطورات الاقتصادية الجديدة.
- يعتبر الاقتصاد الرقمي من أهم وأحدث التطورات التي فرضت نفسها في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية ،و الذي ساهم في رفع من مستوى اقتصاد البلدان وتكنولوجيا المعلومات.
- تساهم التجارة الإلكترونية في بناء الاقتصاد الرقمي وبناء مجتمع المعلومات جديد وتطوير مختلف القطاعات وكذلك تشجيع تطوير الاقتصاد الوطني.
- تنمية الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية.

التوصيات:

لقد دعمنا دراستنا بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات نذكرها في ما يلي:

- رفع من كفاءة النظام الجبائي من أجل زيادة فعالية الاقتصاد الوطني .
- العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية ومحاولة تطبيقها.
- رفع من كفاءة نظم المعلومات للنظام الضريبي وتطوير الاهتمام بالتجارة الالكترونية لأنها مؤشرا أساسيا يستخدم في مجال الضريبة.
- إنشاء مراكز وهيئات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بغرض تطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية.

آفاق البحث:

- دور التجارة الالكترونية في تفعيل النظام الجبائي.
- الطرق والأساليب الحديثة لرفع من مستوى التحصيل الضريبي.
- بناء نظام جبائي جديد يتلاءم مع التجارة الالكترونية من أجل زيادة الوعي الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1- أحمد محمد أبو القاسم، "**التسويق عبر الانترنت**"، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر 2000م.

2- إبراهيم بختي،" **التجارة الالكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005م.

3- السيد أحمد عبد الخالق، "**التجارة الالكترونية والعولمة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2008م.

4- أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الالكترونية وعقودها، وأساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2009م.

5- ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، **التسويق المعاصر** ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004م .

6- جعفر حسين جاسم الطائي، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**،دار البداية البيضاء، الجماهيرية اليبية2009 م.

7- جلال الشافعي، **أساليب الفحص الضريبي الحديثة**،دار النهضة العربية ،القاهرة2000م.

8- حسين الصغير، **دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة الجزائر، 1999م.

9- حسين عواضة ، **المالية العامة ضرائب ورسوم دراسة مقارنه** ، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1973م.

10- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001م.

11- خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية** ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2008م.

12- خلاصي رضا،**النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2006م.

13- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية،**أسس المالية العامة**،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الثالثة2007م.

14- خالد ممدوح إبراهيم، **إبرام العقد الالكتروني**،الطبعة الأولى، دراسة مقارنة، دار نشر والثقافة، الإسكندرية، 2007م.

15- رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 1999م.

16- رفعت محجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، لبنان، 1979م.

17- رمضان صديق، **الضرائب على التجارة الالكترونية**، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2001م.

18- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع بيروت لبنان1998م.

19- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ،جامعة الإسكندرية، 2000م.

20- طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، مصر 2003م.

21- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،2007م.

22- عادل فليح العلي و طلال محمود الكداوي، **اقتصاديات المالية العامة وموازنة الدولة**، دار الكتاب للطباعة و النشر جامعة الموصل1979م.

23- عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية،2006م.

24- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية ،بيروت لبنان ،1965م.

25- عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى2003م،الطبعة الثانية2008م.

26- علي زغدود، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005م .

27- علي محمد الشرياني، **الأعمال الالكترونية و العولمة**،دار الحكمة،الرياض2008م.

28- غازي عناية، **الضريبة والزكاة**، منشورات دار الكتاب، الجزائر، 1991م.

29- غدير باسم غدير، **الاقتصاد المعرفي نحوى نمط اقتصادي جديد**، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزء الأول 2001م.

30- فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار الجامعية للثقافة والنشر، الإسكندرية 2007م.

31- فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004م.

32- محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر،عمان، 2010م.

33- محمد الطاقة و هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2007م.

34- محمد الصغير بعلي،يسرى أبو العلى،**"المالية العامة"**،دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة،2003م.

35- محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، دار المعرفة ألجامعية مصر1996م.

36- محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000م.

37- محمد عباس محروي،"اقتصاديات الجباية والضرائب"،طبعة الثانية،دار هومة الجزائر2003م.

38- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003م.

39- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى2010م.

40- محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف، **تجارة الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009م

41- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011م.

42- ناصر مراد، **التهرب والغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة الجزائر،2004م.

43- نجم عبود نجم ، **الإدارة الالكترونية- الإستراتيجية والوظائف والمشكلات**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ 2004م.

44- هشام الديب، **توجهات ترسم مستقبل التجارة الالكترونية**، دراسة عن تأثير التجارة الالكترونية على الملكية الفردية والأمن الالكتروني، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي،القاهرة، مصر 2001م.

45- هند محمد حامد، **التجارة الالكترونية في المجال السياحي**، حلوان، دار النهضة العربية 2003م.

46- يونس أحمد بطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية والنشر، بيروت 1984م.

47- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية2001م.

ثانيا: رسائل ماجستير:

48- بوعافية رشيد، **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري- الأفاق والتحديات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة2005 م.

49- محمد تقرورت ، **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004م،2005م.

ثالثا: المقالات العلمية:

50- دادان عبد الوهاب، **الجباية الافتراضية والتجارة الالكترونية، نقاشات ، المشاكل والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد03، جامعة الجزائر2004م.

51- رأفت رضوان، وآخرون،" **الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، العدد 02،سنة 2002م.

52- سهاد كشكول عبد، **أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18 العدد68.

رابعا: الملتقيات:

53- حراق مصباح، **المعالجة الجبائية للتجارة الالكترونية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة.

54- عزوز علي وآخرون، **إشكالية جباية المعاملات في التجارة الالكترونية**، ورقة في إطار ملتقى دولي حول ،اقتصاد المعرفة،جامعة الشلف.

55- يدوي محمد، **انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي**، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

رابعا: المواقع الانترنت :

56- Www.dbaasco.com/vb/showthread

57- http://www.dev-point.com/vb/t215202.html

58 http: //Lmd-batna.hoox.com:-
59 - Etudiantdz.net
60 http: //www.ingdz.com:-
61 - www.ebusweb.com/3
62 - Www .justice- lawhom.com.